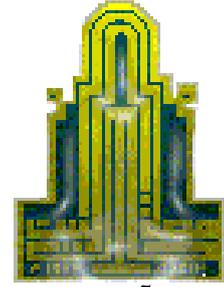


بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

العلاقات الأمريكية- البريطانية وأثرها على وحدة الاتحاد الاوروي

2016 - 2008

The American - British Relationships and Their Impact on the European union unity

(2008-2016)

مقدم من الطالب

محمد علي جازي البري

إشراف الأستاذ الدكتور

علي الشرعة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

جامعة آل البيت

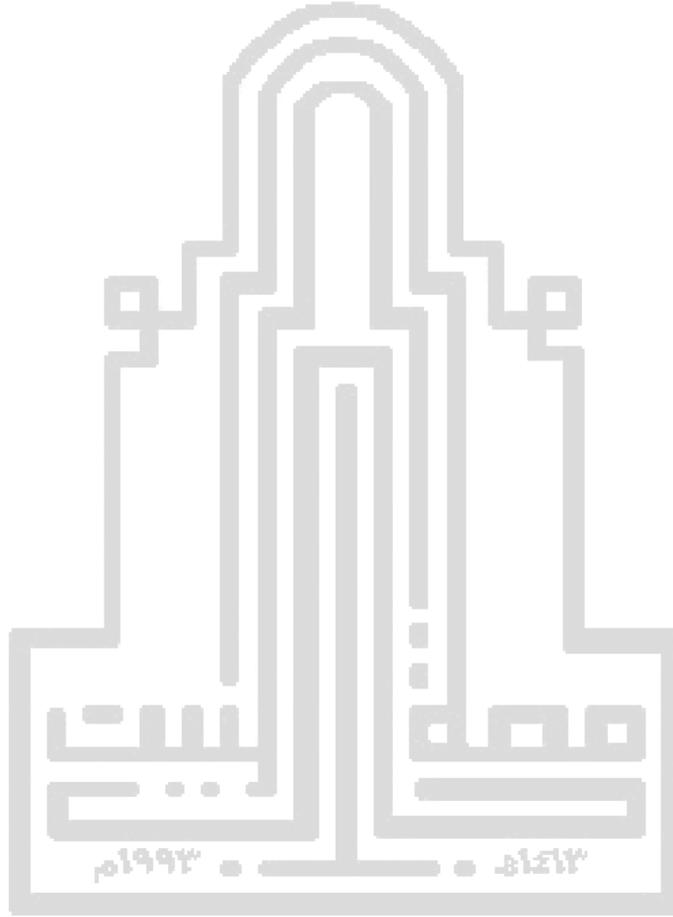
2017/2016

تفويض

أنا " محمد علي جازي البري " أفوض جامعة ال البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها حسب التعليمات النافذه في الجامعة .

التوقيع:.....

التاريخ: / / 2018



إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

الرقم الجامعي : 1520600017

أنا الطالب: محمد علي جازي البري

التخصص: علوم سياسية الكلية: معهد بيت الحكمة

أقر بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

العلاقات الأمريكية- البريطانية وأثرها على وحدة الاتحاد الاوروي

2016-2008

The American - British Relationships and Their Impact on the European union unity

(2008-2016)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل العلمية ، كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد .

توقيع الطالب:

التاريخ / / 2018

قرار لجنة المناقشة

قدمت هذه الرسالة (العلاقات الأمريكية - البريطانية وأثرها على وحدة الاتحاد الاوروبي
2008-2016) استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من معهد بيت
الحكمة في جامعة ال البيت .

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ / / 2017.

إعداد

محمد علي جازي البري

إشراف

الأستاذ الدكتور: علي عواد الشرعة

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة
.....	الأستاذ الدكتور : علي عواد الشرعة مشرفاً ورئيساً
.....	استاذ مشارك : صايل فلاح السرحان عضواً
.....	استاذ مساعد : عبد السلام سلامه الخوالدة عضواً
.....	الاستاذ الدكتور : محمد عبد الكريم محافظة عضواً خارجياً

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى كل من علمني حرفاً وأخلص في العطاء

إلى والدي الذي لا يغيب عن مخيلتي لحظة واحدة، والذي أحبه كل من عرفه لأمانته وكرمه وحسن خلقه

وتواضعه، والذي ضحى في حياته في سبيل مواصلة تعليمي

وإلى والدتي وقره عيني التي سهرت عليّ الليالي، وقدمت لي الكثير الكثير أطال الله في عمرها.

وإلى سندي في الدنيا إخواني وأخواتي وكل من شجعني وباستمرار في انجاز ومواصلة هذا الجهد العلمي

المتواضع



الشكر والتقدير

قال تعالى "وقل رب زدني علماً" طه الآية 114 ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من سلك طريقاً

يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة" بعد أن منّ الله عز وجل عليّ بإتمام هذا العمل

المتواضع، أتوجه بجزيل الشكر، وعظيم العرفان إلى الأستاذ الدكتور علي عواد الشرعة، على جهوده

المخلصة، وتوجيهاته وإرشاداته التي كان لها الأثر الواضح في إنهاء هذا العمل المتواضع، كما أخص بالشكر

الأستاذ الدكتور محمد عبد الكريم محافظة على تفضله وقبوله محكماً لهذه الرسالة، والشكر موصول

أيضاً إلى الدكتور صايل السرحان ، الذي لازمنا طوال مراحل دراستنا والذي كان له بالغ الأثر في تحصيلنا

العلمي، كما لا يفوتني أن أخص بالشكر أيضاً الدكتور عبد السلام الخوالدة على جهوده المتميزة كما

أشكر أيضاً جامعة آل البيت رئيساً وأساتذة وإداريين على ما قدموه من خدمات للطلاب في هذه

الجامعة.

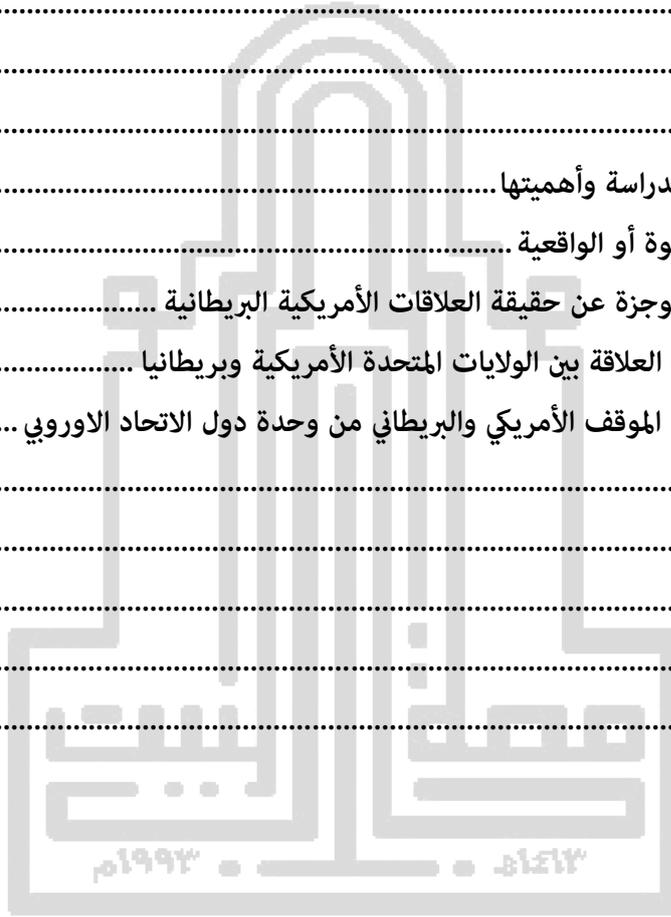
وفق الله الجميع وسدد على طريق الخير خطاكم.

محمد علي جازي البري



فهرس المحتويات

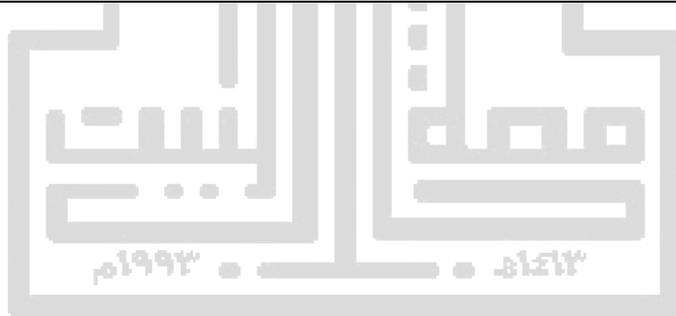
ب	تفويض
ج	إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها
د	قرار لجنة المناقشة
هـ	إهداء
و	الشكر والتقدير
ز	فهرس المحتويات
ح	الموضوعات
ي	الملخص
1	الفصل الأول مشكلة الدراسة وأهميتها
18	الفصل الثاني نظرة القوة أو الواقعية
30	الفصل الثالث: ملحة موجزة عن حقيقة العلاقات الأمريكية البريطانية
41	الفصل الرابع محددات العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا
54	الفصل الخامس حقيقة الموقف الأمريكي والبريطاني من وحدة دول الاتحاد الاوروي
68	الخاتمة
69	النتائج:
73	التوصيات:
74	المراجع
80	Abstract



الموضوعات

الفصل الأول: مشكلة الدراسة وأهميتها
مقدمة الدراسة
أولاً: أهمية الدراسة
ثانياً: أهداف الدراسة
ثالثاً: مشكلة الدراسة
رابعاً: أسئلة الدراسة
خامساً: فروض الدراسة
سادساً: التعريفات الاصطلاحية والإجرائية
سابعاً: منهج الدراسة
ثامناً: حدود الدراسة
تاسعاً: الدراسات السابقة
الفصل الثاني: نظرية القوة أو الواقعية
المبحث الأول: تطور العلاقات الدولية ثنائية القطبية ومراحل تحولاتها منذ الحرب العالمية الثانية حتى عام 2010
المطلب الأول: تطور العلاقات الدولية ثنائية القطبية.
المطلب الثاني: مراحل تحولات الثنائية القطبية منذ الحرب العالمية الثانية حتى العام 2010.
المبحث الثاني: دراسة حول الفواعل
المطلب الأول أمريكا وبريطانيا كفواعل في السياسة الدولية
المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي كفاعل في السياسة الدولية

الفصل الثالث : لمحة موجزة عن حقيقة العلاقات الأمريكية البريطانية
المبحث الأول: العلاقات الأمريكية البريطانية في ظل الحرب الباردة
المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية
المطلب الثاني: السياسة الخارجية البريطانية
المبحث الثاني: علاقة المحددات بطبيعة التنافس الأمريكي البريطاني
الفصل الرابع: محددات العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا
المبحث الأول: محددات علاقة أمريكا ببريطانيا
المبحث الثاني: تطور العلاقات البريطانية الأمريكية
الفصل الخامس: حقيقة الموقف الأمريكي والبريطاني من وحدة دول الاتحاد الاوروي
المبحث الأول: دول الاتحاد الاوروي.
المبحث الثاني: مواقف أمريكا وبريطانيا تجاه دول الاتحاد الاوروي ومستقبل هذه العلاقات.
الخاتمة والنتائج والتوصيات
قائمة المصادر المراجع
الملخص باللغة الانجليزية



العلاقات الأمريكية- البريطانية وأثرها على وحدة الاتحاد الاوروبي 2008-2016

مقدم من الطالب

محمد علي جازي البري

إشراف الدكتور

علي عواد الشرعة

الملخص

هدفت الدراسة تناول العلاقات الأمريكية- البريطانية وأثرها على وحدة الاتحاد الاوروبي 2008-2016 . وقد استخدمت الدراسة منهج صنع القرار في السياسة الخارجية والمنهج الوصفي التحليلي ونظرية الدور.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

الاتحاد الأوروبي هو الحليف المناسب للدعم السياسي، والاقتصادي والمادي الذي تحتاج إلي أمريكا. فالإدارة الأمريكية وبريطانيا ستجد ذاتها مضطرة للعمل عن قرب مع الاتحاد الأوروبي أكثر من العمل مع الناتو، خاصة في مجالات مثل التجارة والتغير المناخي والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، فضلاً عن الشؤون الأمنية وغير الأمنية التي غالباً ما تتداخل فيما بينها . المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي .

تعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حاضرة في النظام الأوروبي للعلاقات الدولية، وتؤدي العلاقات الأوروبية-الأمريكية دوراً أساسياً وأحياناً متناقضاً في تطوير آليات السياسة الخارجية الأوروبية.

وقد توصلت الدراسة للعديد من التوصيات.

الفصل الأول مشكلة الدراسة وأهميتها

مقدمة الدراسة:

تحدد السياسة الخارجية بأنها مجموعة الأعمال التي يقوم بها جهاز متخصص لدولة ما لتسيير علاقاتها مع دول أخرى أو أطراف دولية أخرى. ويقصرها البعض على العلاقات السياسية بين الدول. نستنتج من ذلك أن السياسة الخارجية لدولة ما، هي جزء من السياسة العامة لهذه الدولة أو الشكل الذي تسير به الدولة علاقاتها مع دول أخرى، وتسعى هذه السياسات للبحث عن الأهداف والقيم، بعيداً عن نمط الصراع إلى نمط التعاون (المشاقبة، 2002، ص23).

وفي الواقع أن أساس السياسة الخارجية يكمن في مهمة الدولة لتعظيم قيمها ومصالحها وبما أن السياسة الخارجية تتحرك نحو المسرح الدولي فإنها ستلتقي بغيرها من السياسات الخارجية وأن السياسة الدولية هي ممارسة للاختلافات الموجودة في قيم المجتمع الدولي. كما لا يمكن اعتبار السياسة الخارجية كمرادف للعلاقات الدولية، هذا المصطلح يخص فقط السياسة الخارجية لدولة واحدة، بينما مصطلح العلاقات الدولية أعم وأشمل.

ومن هنا نجد أن ظاهرة السياسة الدولية هي جزء من العلاقات الدولية إلا أن أساس هذه العلاقات يرجع إلى السياسة الخارجية التي هي بمثابة الأم لكل النشاطات والتفاعلات في العلاقات الدولية، فالسياسة الخارجية هي التي تكوّن السياسة الدولية والسياسة الدولية التي تخلق العلاقات الدولية (الهزيمة، 1999، ص34).

وقد أظهر الواقع العام أن السياسة الخارجية الأمريكية هي سياسة متغيرة ولا تحكمها ثوابت، وفي ظل ذلك ظهرت توجهات متناقضة للسياسة الخارجية الأمريكية، الأمر الذي يبين بجلاء غموض هذه السياسة وعدم وجود ثوابت تسير عليها، كما أن صانع القرار الأمريكي كان متبايناً في توجهاته فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، حيث ظهر ما يسمى بمبدأ "نيكسون" ومبدأ "أوباما" وغير ذلك من المبادئ.

وقد أعلن الاتحاد الأوروبي في شباط/ فبراير 2012 على لسان الممثل السامي للشؤون الخارجية كاثرين

أشتون "[Catherine.Ashton](#)"* أنه ينبغي أن تكون للاتحاد الأوروبي مشاركة أساسية في هذه التطورات من خلال سياسة الجوار الأوروبية لمواجهة التحديات في منطقة جنوب المتوسط ". وتتمثل هذه المشاركة ب إعادة النظر في سياسة الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط. وتضمنت هذه المشاركة أولى استجابات الاتحاد الأوروبي لما يحدث في المنطقة العربية من خلال العمل على إستراتيجيات ثلاث هي: بناء الديمقراطية، والعمل على تطوير الاقتصاد، وتوفير التسهيلات اللازمة لوسائل الاتصال الاجتماعي (بن خليف، 2014).

أما بشأن قاموس هيرتاج الاميركي فقد عرّف الاتحاد الأوروبي بأنه " اتحاد اقتصادي وسياسي أنشئ في العام 1993 بعد التصديق على معاهدة ماستريخت على أيدي أفراد من الجماعة الأوروبية، وتوسع منذ ذلك الحين ليشمل العديد من دول وسط وشرق أوروبا، وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وتوسعت نشاطات الاتحاد الأوروبي السياسية والاقتصادية، وبخاصة في مجال السياسة الخارجية والأمنية، وإنشاء البنك المركزي الأوروبي" (علوي، 2013).

وعليه تأتي الدراسة للتعرف على العلاقات الأمريكية البريطانية، وتأثيرها على وحدة دول الاتحاد الاوروبي، وموقف كلتا الدولتين من هذه الوحدة.

أولاً: أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من الناحية النظرية من أهمية المعلومات التي سيتم الحصول عليها من مصادرها والتي تتعلق بالعلاقات الأمريكية البريطانية، وتأثيرها على وحدة دول الاتحاد الاوروبي، وموقف كلتا الدولتين من هذه الوحدة.

كما أن إجراء دراسة حول اوجه موقف كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تجاه القضايا العديدة في دول الاتحاد الاوروبي 2008-2016 كما تكتسب أهميتها من الجوانب الآتية:

* ياسية بريطانية. تتولى منصب النائب الأول لرئيس المفوضية الأوروبية منذ 9 فبراير 2010 ، ومنصب الممثل السامي للاتحاد لشؤون السياسة الخارجية والأمن منذ 1 ديسمبر.. 2009

تبحث الدراسة تطور علاقات الولايات المتحدة الأمريكية والبريطانية.
تتناول الدراسة محددات العلاقات الأمريكية البريطانية على العديد من الصعد، ومن أهمها المحدد
الايولوجي (السياسي)، والمحدد الجغرافي، والمحدد السكاني (الديموغرافي)، والمحدد الاقتصادي.
تعمل الدراسة على بحث التباعد والتقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للفترة 2008-2016
وأثرها على وحدة الاتحاد الاوروي.
تستمد الدراسة أهميتها من أهمية، كتابة ملخص حول النظريات في العلاقات الدولية.
تبين الدراسة بيان نقاط الاختلاف والاتفاق بين التوجهات الأمريكية - البريطانية تجاه العديد من القضايا.
كما تبرز أهمية الدراسة من الناحية العلمية من إمكانية استفادة الجهات التالية منها:
الباحثون من خلال جعل هذه الدراسة نواة لدراسات أخرى مشابهة.
المهتمون بالسياسة الخارجية للتعرف على طبيعة السياسة الخارجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية
وبريطانيا ودول الاتحاد الاوروي.

ثانياً: أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة بشكل عام لبيان العلاقات الأمريكية- البريطانية وأثرها على وحدة الاتحاد الاوروي
2008-2016.

كما تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- تناول الحديث عن الحرب الباردة وطبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة وبريطانيا أثناء وبعد الحرب
الباردة.
- 2- تعرّف جوانب التباعد والتقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تجاه وحدة الاتحاد الاوروي
2008-2016.
- 3 - تعرف نقاط الاختلاف والاتفاق بين التوجهات الأمريكية والبريطانية تجاه العديد من القضايا ذات
العلاقة.
- 4- بيان أثر تداعيات الصراعات العربية على العلاقات الأمريكية البريطانية.
- 5- بيان مستقبل العلاقات الأمريكية البريطانية.
- 6- الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها والاستفادة منها في دراسات جديده .

ثالثاً: مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في نقص الدراسات التي تناولت العلاقات الأمريكية البريطانية وأثرها على وحدة الاتحاد الأوروبي، مما قد لا يوضح طبيعة هذه العلاقة وأثرها، الأمر الذي يبرر إجراء مثل هذه الدراسة.

رابعاً: اسئلة الدراسة:

تأتي الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: ما طبيعة العلاقات الأمريكية- البريطانية وأثرها

على وحدة الاتحاد الاوروي 2008-2016؟

كما تسعى الدراسة الى الاجابة على التساؤلات الآتية:

- 1- ما طبيعة العلاقات الأمريكية- البريطانية ؟
- 2- ما جوانب التباعد والتقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اتجاه وحدة الاتحاد الاوروي 2008-2016؟

3 - ما نقاط الاختلاف والاتفاق بين التوجهات الأمريكية والبريطانية تجاه العديد من القضايا ذات العلاقة؟

4- ما أثر تداعيات الصراعات العربية على العلاقات الأمريكية البريطانية.

5- ما مستقبل العلاقات الأمريكية البريطانية ؟

خامساً: فروض الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها: أن للعلاقات الأمريكية البريطانية أثر على وحدة

الاتحاد الأوروبي.

سادساً: التعريفات الإصطلاحية والإجرائية:

العلاقات: هي تفاعلات تتميز بأن أطرافها أو وحداتها السلوكية هي وحدات دولية، وحينما نذكر كلمة دولية فإن ذلك لا يعني اقتصار الفاعلين الدوليين على الدول وهي الصورة النمطية أو الكلاسيكية التي كان ينظر بها للفاعلين الدوليين في العقود الماضية (منصور، 2016، ص9).
وتعرف إجرائياً على أنها العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا منذ العام (2008) حتى العام (2016).

الاتحاد الأوروبي: هو اتحاد اقتصادي وسياسي أنشئ في العام 1993 بعد التطبيق على معاهدة ماستريخت على أيدي أفراد من الجماعة الأوروبية وتوسع منذ ذلك الحين ليشمل العديد من دول الوسط وشرق أوروبا (المصري، 2014، ص16)
وتعرف إجرائياً على أنها عدد من الدول في وسط وشرق أوروبا.

سابعاً: منهج الدراسة

اعتمدت في إنجاز هذه الدراسة على المناهج التالية :
تم استخدام منهج صنع القرار والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي لبيان طبيعة العلاقات الأمريكية- البريطانية وأثرها على وحدة الاتحاد الاوروي 2008-2016.
1. منهج صنع القرار:

ابرز من كتب في هذه النظرية هما ريتشارد سنايدر (Richard Snyder) وجراهام أليسون (Graham Aleson) وتعتمد الدراسة على منهج صنع القرار حيث يعتبر من أفضل مناهج دراسة السياسة الخارجية ، وتفيد في دراسة آليات صنع القرار السياسي الخارجي للدول وكيفية التعامل مع البدائل المطروحة أمام صانع القرار السياسي ، والثوابت التي يضعها القرار في اعتباره عند دراسة أولويات البدائل المطروحة على الواقع السياسي الإقليمي أو الدولي والتي يعالج من خلالها القضايا التي تواجه دولته ، وفي هذه الدراسة سيتم استخدام منهج اتخاذ القرار لدراسة الوساطة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الامريكية و البريطانية .

ويقصد بعملية صنع القرار بصفة عامة، الكيفية التي يمكن من خلالها التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف معينة، أو تستهدف تجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها. كما أن اختيار القرار يرتبط في أساسه بوجود معايير ترشيدية يمكن الاستناد إليها وتحكيمها في عمليات التقييم والموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية بين مختلف البدائل التي يطرحها الموقف، حيث أن الاستقرار على اختيار قرار معين لا بد وأن يأتي نتيجة اقتناع منطقي بكل ما يمثله مضمون القرار وما يرمز إليه، وفي إطار التصور العام لما يمكن أن يترتب على الأخذ به من مخاطر، أو لما يمكن أن يحققه في النهاية من نتائج. ولا يمكن أن يأتي مثل هذا الاقتناع إلا بعد مداوات عديدة تنصرف إلى كل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار محل الدراسة.

2. منهج نظرية الدور : نشأت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الاجتماع الغربي منطلقاً من أسس اجتماعية سايكولوجية بالدرجة الأولى، بغية فهم موقع الفرد وتأثيره في السياسة الداخلية والعالمية، فضلاً عن الرغبة في فهم وتطوير النسق السياسية، مما دعا علماء السياسة المعاصرين لوضع بُنية نظرية لمفهوم الدور في إطار علم السياسة، خصوصاً مع إسهامات بروس بيدل (Bruce Biddle) - الذي يُعرّف الدور على أنه: "قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة، أو منظومة من المعايير والتوصيفات المحددة لسلوكيات شخص أو مكانة اجتماعية." .



3. المنهج الوصفي التحليلي : يركز هذا المنهج على اهمية التحليل لمجمل التطورات لطبيعة العلاقات الأمريكية- البريطانية وأثرها على وحدة الاتحاد الاوروي 2008-2016، اذ ان هذا المنهج يعد مظلة واسعة ومرنة لتضمنه عدد من المناهج والاساليب الفرعية لدراسة الحالات بتحديد الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية المتغيرات واسبابها واتجاهاتها من خلال التحليل والربط ، وهو ما سيساعد في عملية تحليل السياسات والمواقف الدولية تجاهها ، للوقوف على ابعادها من خلال البحث في طبيعة العلاقات الأمريكية- البريطانية وأثرها على وحدة الاتحاد الاوروي 2008-2016.

ثامناً: حدود الدراسة:

الحدود المكانية: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

الحدود الزمانية: تتناول هذه الدراسة الأحداث في الفترة من العام 2008-2016 في كل من أمريكا وبريطانيا.

الحدود الموضوعية: طبيعة العلاقات الدولية الأمريكية- البريطانية وأثرها على وحدة الاتحاد الاوروي 2008-2016.

وتم اختيار العام 2008 والذي يمثل العام الذي حدثت فيه الأزمة المالية والتي كان لها تأثير كبير على علاقات الدول، كما تم اختيار العام 2016 وهو العام الذي تم فيه الاستفتاء بانفصال بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.



تاسعاً: الدراسات السابقة:

(1) الدراسات العربية:

دراسة بن خليف (2014) بعنوان: العلاقات الأوروبية الروسية والعمق الاستراتيجي المتبادل. تعالج هذه الدراسة الأكاديمية الأهمية السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تكتسبها العلاقات الروسية الأوروبية من منطلق أن روسيا التي تعد الدولة رقم واحد في العالم من حيث المساحة ومن أكثر الدول إنتاجاً للغاز الطبيعي، بالإضافة إلى أنها قوة عسكرية مواكبة للقوة العسكرية الأمريكية، وتزداد أهمية روسيا أوروبياً عندما تتعزز هذه العلاقات بين الطرفين الروسي الأوروبي، ويشكل هذا التقارب عمقاً استراتيجياً متبادلاً وفي المقابل فإن روسيا ستحقق للدول الأوروبية سوقاً كبيرة بالنسبة للاستثمارات الروسية المختلفة. وقد توصلت الدراسة إلى أن روسيا تشكل باعتبارها دولة أوروبية عملاقة عمقاً استراتيجياً هاماً بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي يستمد قوته منها بحيث تصبح قطباً مؤثراً في السياسة الخارجية في دول العالم.

دراسة عياصرة (2013) بعنوان "موقف دول الإتحاد الأوروبي إزاء الربيع العربي: 2011-2013" حاولت هذه الدراسة تقييم الاستجابات الأوروبية إزاء العربي خلال الفترة الممتدة بين العام 2011 حتى العام 2013، ساعية للإجابة عن أسئلتها المتمثلة بـ هل تغيرت سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه دول الجوار الجنوبي والدول العربية؟ وإلى أي مدى يشكل الأمن والاعتبارات الاستراتيجية أساس سياسة دول الإتحاد الأوروبي في المتوسط الجنوبي وهذه الدول؟ وهل الإتحاد الأوروبي قادر فعلاً على بناء سياسة خارجية وأمنية واحدة بمنأى عن المصالح الوطنية لدول أعضائه؟ وهل حقاً يسعى الإتحاد إلى بناء علاقات ندية مع العالم العربي عموماً ودول " الربيع العربي " خصوصاً عبر بناء ديمقراطية حقيقية تسهم في خلق الجوئ الملائم لتطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الضفة الجنوبية من البحر المتوسط. وسعت هذه الدراسة إلى تحليل موقف الإتحاد الأوروبي واعتباره الأمنية والاقتصادية والسياسية بعد العام 2011 ، بهدف معرفة إلى أي مدى

كانت هناك استجابة أوروبية للأحداث التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ساعية في الوقت ذاته، إلى تلمس العلاقات المستقبلية بين هذا الاتحاد ودول جنوب وشرق المتوسط التي شهدت ما أطلق عليه بـ " الربيع العربي". وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي من أهمها، أن استجابات الاتحاد الأوروبي للأحداث الثورية في المنطقة العربية والمتوسط الجنوبي كانت متأخرة وضعيفة في بداية الثورات الشعبية، وذلك بسبب تحديات داخلية وخارجية يمر بها الاتحاد مثل: الانقسامات الداخلية بين أعضائه حول الطرق المثلى للتدخل، والوضع المالي الصعب الذي تمر به أوروبا، وتدفق المهاجرين غير الشرعيين، وقضايا الطاقة، وصعود الإسلام السياسي، رغم الحاجة الملحة للعب دور نشط في مجرى هذه الأحداث يعود بالفائدة المباشرة على مصلحة أوروبا ذاتها.

وأظهرت الدراسة بأن تجربة الاتحاد الأوروبي مع الثورتين التونسية والمصرية " المتأخرة" هي التي قادته لإتباع نهج موحد تجاه الموجة الثورية في المنطقة العربية، ولا سيما فيما يتعلق " بـ الثورة الليبية" إذ قام الاتحاد الأوروبي بإشراك قوة فاعلة رئيسية أخرى في العالم مثل: الولايات المتحدة الأمريكية للتأثير في الأحداث في المنطقة العربية وفقاً لمصالحه.

وخلصت الدراسة إلى أنه يتوجب على الاتحاد الأوروبي إجراء مراجعة شاملة لسياسته في منطقة جنوب البحر المتوسط، وليس منطقة الجوار الخاصة به فقط، وإتباع نهج شامل للمنطقة العربية في المجالات كافة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية، وأن لا يستمر الاتحاد باعتبار العالم العربي وما يحدث فيه من تحولات، مجرد مختبر يجري فيه اختباراته " عليه وبه" دون الأخذ بالاعتبار مصالح هذا الطرف المهم في المعادلة. كما يجب على الاتحاد استغلال الفرصة لكي يساعد ويساهم في خلق ديمقراطية فعلية، في المنطقة العربية والجوار تعبر بصدق عن الشعوب والمجتمعات العربية ما يخلق حالة من الاستقرار والتنمية تجعلها قادرة على الحوار مع هذا الاتحاد بثقة وندية ليسهمان في بناء علاقات دائمة ومستقرة ولصالح كلا الطرفين.

دراسة قام بها كل من (خضير و احمد، 2007) بعنوان "11 أيلول من انهيار مركز التجارة العالمي إلى سقوط الأنظمة الشمولية"

حيث بين الكاتبان أن أحداث 11 سبتمبر التي هزت الكيان الأمريكي قد عززت نزعة الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على العالم لاسيما المناطق الحساسة فيه من أجل الهيمنة والاستحواذ والسيطرة على مصادر الطاقة وتحجيم دور "الإسلام الحضاري" مستغلة بذلك تصرفات وأعمال بعض التنظيمات الإسلامية التي ينظرون إليها على أنها تنظيمات إرهابية.

ويرى الكاتبان انه قبل حدث 11 سبتمبر كانت الولايات المتحدة الأمريكية تضع عينها على العراق وتخطط وترسم للسيطرة على هذا البلد، ومن خلاله السيطرة على العالم وقد جاء حدث 11 سبتمبر ليُعجل بهذا الأمر فدخلت العراق وأسقطت نظامه السياسي، وبهذا الاحتلال أصبحت أهدافها مزدوجة، فبالإضافة إلى تحقيق مشروعها العالمي من خلال سيطرتها على العراق والذي بدوره سيعزز من سيطرتها على المنطقة وسيطخ بالأنظمة العربية تحقيقاً لمشروعها الشرق أوسطي، والهدف الآخر جعل العراق ساحة مواجهة مع القوى الإرهابية ولا يخفي السياسة الامريكين التصريح بذلك، بل يتباهون به ويتفاخرون في جعل العراق الساحة الرئيسية لمواجهة الإرهاب بدل أن يكون القتال على الساحة الأمريكية. (شهاب وأحمد، 2007).

دراسة، (محي الدين، 2006)، سورية: ويستمر الصراع على الشرق الأوسط الكبير. شملت هذه الدراسة الفترة ما بين عام 2000 م إلى عام 2006م بما فيها من أحداث اعتباراً من تحرير الجنوب اللبناني وتأثيره على العلاقة اللبنانية مع سورية، مروراً بأحداث 11 أيلول 2001م والتأثير الناتج عنها في المنطقة العربية من ظهور ما يسمى الحرب على الإرهاب، وغزو أفغانستان، ثم احتلال العراق وتداعياته على المنطقة، ثم اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، والانسحاب السوري من لبنان، والدور السوري في تصديه للمشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير وإستراتيجية سوريا في تحرير العراق والجولان والجنوب اللبناني وفلسطين.

دراسة الشلبي (2000) بعنوان " العرب وأوروبا: رؤية سياسية معاصرة "

إذ أوضحت هذه الدراسة أن العلاقات الأوروبية العربية هي فضاء واسع من الحوار والتوثيق والتحليل حول موضوع خطر، لأن الأمر متعلق بالأمة العربية وجارتها اللدودة أوروبا، فقد تشكلت هذه العلاقة من خلال التراكم التاريخي للصراع، وسوء الفهم، والتحامل ضد الإسلام؛ إنه تاريخ ما يزال يلقي بظلاله على العلاقات السياسية المعاصرة مما يشعل الصراع عبر التذکر المرّ على الجانبين. وقد جاءت الدراسة في فصول ثلاثة، الأول: صورة العرب والإسلام في الإعلام الأوروبي من خلال وصف الحالة في فرنسا، والثاني: عن الحوار العربي الأوروبي والشراكة الأوروبية المتوسطية، أما الثالث: فهو عن الوحدة الأوروبية، ودافعها، وإنجازها، ثم يعطف الفصل، لمقارنة التجربة الأوروبية مع تجربة التكامل والوحدة العربية من ناحية المقومات، والتطور، والصعوبات.

دراسة محافظة (2005) بعنوان " العلاقات الأوروبية العربية، الروابط والمصالح والمحاذير "

إذ تبدأ الدراسة بالحديث عن الروابط التي تجمع بين أوروبا والوطن العربي وتجمعها بما يلي: القرب الجغرافي، والعلاقات التاريخية، والاعتماد المتبادل، والحاجة المشتركة للأمن والاستقرار. ثم ينتقل الباحث للحديث عن المصالح التي تأتي على قمتها النفط العربي لمصلحة أوروبا، والتصدي للإرهاب، وتوفير الأمن لأوروبا. وتتحدث الدراسة عن التفاوت الاجتماعي والثقافي وعدم التوازن الاقتصادي بين دول ضفتي المتوسط، التي تعتبر من أبرز الأسباب التي قد تؤثر في الاستقرار في أوروبا، ما يدفع دول الاتحاد الأوروبي إلى محاولة المساعدة في الإصلاح الاقتصادي، والحد من التطرف السياسي الناجم عن الاستبداد السياسي في الدول العربية.

وتؤكد الدراسة أن العرب ينظرون بعين الريبة والشك إلى كل ما يأتي من الغرب، وهذا ما أثبتته التجربة التاريخية؛ إذ إن الحوار العربي- الأوروبي وكل محاولات الشراكة الأورومتوسطية كانت دائما تنتهي بتخلي الأوروبيين عنها، بعد أن تتحقق لها المكاسب التي كانت ترجوها. وتخلص الدراسة إلى أن ضعف العمل العربي المشترك والخلافات العربية - العربية شجعا أوروبا على الاستمرار في محاولات التعامل مع المنطقة العربية باعتبارها وحدات منفصلة وليس بوصفها وحدة إقليمية واحدة.

Noël (2006). New US Middle East Policy and Energy Security Challenges

"سياسة الولايات المتحدة الجديدة تجاه الشرق الأوسط والتحديات الامنية المتجددة."

بعد احداث 11 سبتمبر 2001، تعهدت إدارة بوش بإعادة توجيه للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بشكل كامل نحو فكرة الفوز في "الحرب على الإرهاب"، ويجب على الولايات المتحدة أن تستفيد من قوتها غير المسبوقة لتقديم الحرية وتعزيز الديمقراطية وإعادة بناء اقتصاد السوق في جميع أنحاء العالم، وخاصة في العالم العربي والاسلامي.

ومن جانب آخر فإن عقيدة بوش كانت قائمة على مفهوم "الحرب الوقائية"، وهو ما يعني في الواقع طبيعة التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة من مزيج من الشبكات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية والتي وصفها "محور الشر".

أول وثيقة سياسة شاملة تقدم من بوش كانت عقيدة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية (NSS) صدر عن البيت الأبيض في سبتمبر 2002 أحدث وثيقة استراتيجية الأمن القومي، التي نشرت في مارس 2006 التي تؤكد بقوة على الالتزام الاستراتيجي ل "النهوض بالحرية". في رسالته التمهيدية، يؤكد بوش من جديد أن "القتال والانتصار في الحرب على الإرهاب وتعزيز الحرية بوصفها البديل للاستبداد واليأس وهما أولويات لا تتجزأ من السياسة الخارجية للولايات المتحدة، والتي بتقدم الحرية سيجعل أمريكا أكثر أمان".

إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى دعم الحركات والمؤسسات الديمقراطية في كل دولة وثقافة، مع الهدف النهائي المتمثل في إنهاء الاستبداد في منطقة العالم الثالث. وقد بين خبراء السياسة الأجانب، وتعزيز الحرية السياسية لا تزال هي أثارت حادا عقيدة بوش نقاشا المبدأ التوجيهي لسياسة إدارة بوش في الشرق الأوسط، وهذه السياسة الجديدة منذ فترة طويلة في صنع داخل ما يسمى بالمحافظين الجدد.

"عاصفة الصحراء - فشل السياسة في الشرق الاوسط"

وهي دراسة تحليلية تهدف الى توضيح التدخل الامريكي في الشرق الاوسط من خلال حقب تاريخية معينة من الحرب الباردة الى 2005. فيرى الكاتب ان نخبة المثقفين المحافظين الجدد في الولايات المتحدة تصر على القول بان انتشار الديمقراطية عالميا سينتج عنه ازدياد المشاعر المؤيدة للامريكيين، الا ان الكاتب يوضح ان الحالة ليست كذلك في الشرق الاوسط ، حيث تخيم النزعة المعادية للامريكيين على العالمين العربي والاسلامي، وهي تنبع من السخط على التحالف العربي- الاسرائيلي غير العلني، ومن التدخل الامريكي المباشر للمنطقة على حد سواء. كما استنتجت الدراسة ان فرصة جعل الشرق الاوسط منطقة امنة للديمقراطية، وكذلك فرصة القوة التي تملكها واشنطن لدفع دول المنطقة نحو ذلك الاتجاه، هي محدودة جدا، كما توضح الدراسة ان الولايات المتحدة الأمريكية تواجه حالة خسارة في علاقاتها مع الانظمة السياسية القائمة، فيرى الكاتب ان محاولة جعل هذه الانظمة ديمقراطية من شأنها التسبب بأضطراب سياسي واجتماعي، واحداث فراغ من شأنه اغراء القوة الخارجية المسلحة بالتحرك. ومن يمكن ان تقود الى قيام حكومات شأن محاولة ضمان سلطة الانظمة القائمة ان توجد ظروفًا معادية للامريكيين، كما ركزت الدراسة على الدور الذي تلعبه المجموعات السياسية المحلية، وعلى الاخص الدور الذي يلعبه اولئك الذين يقدمون مصالح (التوأمين اللدودين) المملكة العربية السعودية واسرائيل، وانه بالرغم من برامجهما المتعارضة فهما يمتلكان مصلحة مشتركة في الابقاء ، وتناولت الدراسة الشرخ الامريكي-الاوربي على النموذج الامريكي للشرق الاوسط حيال الشرق الاوسط. من خلال المصالح الجيواستراتيجية- والجيواقتصادية، ومن خلال تقديم خلفية تاريخية لطبيعة العلاقات الاوربية - الأمريكية المتعاونه والمتنافسة في الشرق الاوسط، خلال الحرب الباردة والفترة التي تليها، وكيف تساهم سياسة الهيمنة الأمريكية الحالية في المنطقة باشعال التحدي الاوربي.

US grand strategic :B. A. (2003). The Pax Americana and the Middle East ،Thayer

.interests in the region after September 11

كتاب السلام الامريكي والشرق الاوسط:

المصالح الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في المنطقة بعد 11 ايلول ، تطرقت هذه الدراسة الى احداث المصالح الاستراتيجية الكبرى في الشرق الاوسط وخاصة بعد احداث 11 ايلول 2001، التي كانت فرصة سانحة يجب استغلالها من قبل الادارة الأمريكية لتفرض سيطرتها على منطقة الشرق الاوسط ، وكانت احداث 11 ايلول صدمة عظيمة الشأن تماثل الهجوم على "ميناء بيرل هاربر" * ديسمبر/ كانون الأول عام 1941. لذلك اعلن "جورج دبليو" بوش حرب الولايات المتحدة على الارهاب لتحسين من وضع مصالحهم في الشرق الاوسط والتخلص من المناوئين لها مما سيؤدي الى توسيع نطاق سلطتها ونفوذها، وهذا بدوره يقود الى إعادة تشكيل المنطقة بما يتوافق مع الفكر الامريكي التحرري ودعم حكومات وأسواق متحررة.

وحسب المفهوم الامريكي فإن الأشياء الجيدة والمصالح لا تتحقق إلا بالحرب، فإن الحرب على الارهاب تقدم الفرصة اللازمة لزيادة القوة العسكرية والاقتصادية الأمريكية الى اقصى حد ممكن في الشرق الاوسط. ان الاستراتيجية للولايات المتحدة هي ان تكون الدولة الوحيدة المهيمنة على الدول الاخرى نتيجة لقوتها وتفوقها العسكري، وهذه الهيمنة تمنحها القدرة على اعطاء الاولوية لمصالحها الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، كما تمنحها القدرة على تقديم افكارها للمجتمع الدولي بوضع مقاييس تطبيق ونظم سياسية مقبولة تعكس قيمها التي ستخلق حالة من الاستقرار والسلام في السياسة الدولية، ان الهدف الاستراتيجي الاكبر للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الاوسط منذ الحرب الباردة حتى يومنا هذا هو تأمين تدفق النفط اليها والى حلفائها في اوربا وآسيا لكون النفط عنصر مهم وحاسم في النواحي الاقتصادية والعسكرية. لذلك عمدت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الى اعادة تشكيل أنظمة الحكم في المنطقة لأنشاء أنظمة حكم مؤيدة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الاوسط وكما فعلت في آسيا واوربا وامريكا اللاتينية.

* هي غارة جوية مباغطة نفذتها البحرية الإمبراطورية اليابانية في 7 ديسمبر 1941 على الأسطول الأمريكي القابع في المحيط الهادئ في قاعدته البحرية في ميناء بيرل هاربر بجزر هاواي، غير هذا الحدث مجرى التاريخ وأرغم الولايات المتحدة على دخول الحرب العالمية الثانية

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة العديد من الموضوعات كدراسة بني خليف (2014) العلاقات الأوروبية الروسية والعمق الاستراتيجي المتبادل، ودراسة عياصرة (2013) والتي تناولت مواقف دول الاتحاد الأوروبي إزاء الربيع العربي، ودراسة محي الدين (2006) والتي تناولت الصراع على الشرق الأوسط الكبير، وغيرها من الدراسات.

أما الدراسة الحالية فتناولت العلاقات الأمريكية البريطانية وأثرها على وحدة الاتحاد الأوروبي وهي الدراسة الوحيدة في حدود علم الباحث مما يشكل إضافة جديدة للمكتبة العربية نظرية القوة أو الواقعية

شهدت العقود الثلاثة الماضية ظهور مداخل تتصف بالحدثة، وكان لها نصيب باهتمام بارز من قبل الباحثين، وقد بين المختصون بدراسة تطور العلاقات الدولية بأنها مرت بمراحل أربع، وتعكس كل منها جدلاً فكرياً بين التيارات الأكاديمية التي حاولت دراسة العلاقات الدولية من خلال مدخل أو مقارنة معينة، وكان لنتائج الحرب العالمية الأولى دور في تحديد طبيعة هذا الجدل، حيث أن اتباع المدرسة المثالية ظلوا في دراسة معمقة لأسباب الحروب، وفي محاولة لمساعدة الدول كي تتجنبها، من خلال وضع قوانين وقواعد ومؤسسات دولية مهمتها تخفيف حالة الشعور لدى العديد من الدول بعدم الاطمئنان، وغياب الثقة في العلاقات الدولية (المصري، 2014، ص4).

بينما نحت المدرسة الواقعية إلى أن الدراسة للعلاقات الدولية يجب أن تبنى على ما هو موجود واقعاً، حيث أن الدول تبني السياسات والعلاقات الخارجية وفق مصلحتها الوطنية وقوتها وليس وفق قواعد القانون الدولي إلا بما يخدم المصلحة الوطنية، وقد امتد هذا الجدل خلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين وظهرت سيطرة واضحة للمدرسة الواقعية، وإخفاق لعصبة الأمم وعدم القدرة على تجنب وقوع حرب عالمية ثانية (Hollis and Smith, 1991, p.17).

كما شكلت المنهجية محوراً أساساً بين مدرستين هما المدرسة التقليدية والمدرسة العلمية في دراسة العلاقات الدولية في العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين، حيث ذهب اتباع المدرسة التاريخية إلى أن العلاقات بين الدول يجب ان تدرس من خلال دراسة التاريخ والقانون الدولي والفلسفة السياسية، أما المدرسة العلمية فذهبت إلى أن سلوك الفرد أو الدولة يتم وفق نماذج تتكرر محكومة بقوانين أو شبه قوانين يمكن دراستها دراسة علمية مبنية على الملاحظة والتجريب (المصري، 2014، ص5).

أما بالنسبة للجدل الثالث فقد ظهر مع بداية العقد السابع من القرن العشرين والذي شهد فيه العلاقات الدولية تطوراً متسارعاً، وقد سيطرت المنهجية العلمية المبنية على الافتراضات الوضعية، بما أنتجته من كم في مجال العلاقات الدولية وخاصة الدراسات الأمنية، وقد رأى اصحاب الواقعية الجديدة أن الدولة القومية تشكل الفاعل الأساس في العلاقات الدولية وتسعى لزيادة قوتها لتحافظ على مصالحها القومية المعروفة بالأمن القومي، وعلى رأسها البقاء في ظل نظام دول تغيب عنه السلطة المركزية، وبيئة دولية يسودها الغموض وعدم الوضوح وغياب الثقة بين الدول، وذهب الواقعيون إلى أن العلاقات الدولية هي صراع على القوة، وأن تتوازن القوى هو السبيل الأفضل للاستقرار الدولي، ويعتقد الليبراليون الجدد أن هناك قوى فاعلة تؤدي دوراً هاماً في العلاقات الدولية كالمؤسسات الدولية، كما يرون أن غياب السلطة المركزية في النظام الدولي يقود إلى التعاون، والمصلحة الوطنية تشمل الاقتصاد والأمن والبيئة والثقافة وغير ذلك (Vrotti, Kuppi, 2010p.43).

أما الجدل الرابع والأخير فقد ظهر مع بداية العقد الثامن من القرن العشرين، وسمي بالجدل المراهن والذي يذهب إلى أن مشروع الحداثة الذي بنيت عليه الوضعية لم يستطع تقديم ما سعى إليه الإنسان وهو تحريره وإطلاق فكره لصناعة الخير للبشرية جمعاء .

(Hollis, Smith, 1991p.18).

وتعد بنية النظام الدولي أحد المؤثرات الضاغطة قد تكون مساعدة لوحدة دولية ورافعة لسياستها الخارجية والصمود أمام التحديات على السياسة الخارجية للوحدات الدولية الكائنة فيه، وهذا يؤثر في احتمالات الحرب والسلام داخل النظام الدولي، وشكل انتقال النظام الدولي من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية نتيجة انتهاء الحرب الباردة إلى تسوية العديد من القضايا الشائكة في أنحاء متفرقة من العالم والوصول إلى تسوية بشأنها، إلا أن التغيير في بنية النظام الدولي، والتحول إلى القطبية الأحادية قد أخفق في الوصول إلى تسوية مشاكل أخرى، بل أن الصراعات الإقليمية قد تصاعدت وانتشرت في بلدان كثيرة من العالم دون وجود سند شرعي لذلك (سليم، 1998، ص276).

ولمزيد من التفاصيل سيتم تناول هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تطور العلاقات الدولية ثنائية القطبية ومراحل تحولاتها منذ الحرب العالمية الثانية حتى عام 2010 .

المبحث الثاني: سبل تأثير القوى العظمى والكبرى على العلاقات بين الدول ومدى ارتباطها بالنظم الإقليمية



الفصل الثاني نظرة القوة أو الواقعية

المبحث الأول تطور العلاقات الدولية ثنائية القطبية ومراحل تحولاتها

منذ الحرب العالمية الثانية حتى عام 2010

مع مطلع القرن العشرين عرف مجال العلاقات الدولية حركية وذلك من خلال عدة تحالفات دولية ظهرت بين الدول المختلفة والتي انضم تحت لوائها العديد من الدول كحلف وارسو وحلف شمال الأطلسي، إضافة إلى الصراع الدولي في هذه الفترة، فقد ساهمت أسباب خاصة في اندلاع الحرب العالمية الأولى، وقد كانت هذه الحرب حرباً أوروبية، وبدخول الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت حرباً عالمية (جان، 2010، ص34).

وقد حدثت الحرب العالمية الأولى في العام 1914 بين الدول المتناحرة والمتمثلة في دول الحلف ودول المحور، وانتهت الحرب بهزيمة ألمانيا ومن معها وفرض خمس معاهدات للصلح على الدول الخمس المنهزمة، وعليه، ظلت مأسسة العلاقات الدولية هامشية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، واستطاع ويلسون "Willson" الرئيس الأمريكي في العام 1919، أن ينشئ أول منظمة دولية ذات طابع سياسي وهي منظمة "عصبة الأمم"، والتي تعد نقطة بارزة في تاريخ العلاقات بين الدول، الأمر الذي أدى إلى ضرورة تنازل بعض الدول عن بعض حقوق السيادة التقليدية، ووضع القيود على حق اللجوء إلى الحرب لتسوية النزاعات بين الدول وظهر ما يسمى بمبدأ الأمن الجماعي (فرج، 2007، ص96). وقد فشلت عصبة الأمم في تحقيق الأهداف التي نشأت من أجلها وذلك لاصطدامها مع الدول الكبرى صاحبة النزعة الاستعمارية والتي تستند إلى مبدأ القوة في العلاقات الدولية إذ أسفرت هذه الفترة عن وجود منظمات دولية وغير دولية على مستوى التنظيم الدولي مثل محكمة العدل الدولية الدائمة والتي أنشأت في العام 1920 (محمد، 1992، ص44).

وعليه، سيتم تناول هذا المبحث من خلال المطالبين التاليين:

المطلب الأول: تطور العلاقات الدولية ثنائية القطبية.

المطلب الثاني: مراحل تحولات الثنائية القطبية منذ الحرب العالمية الثانية حتى العام 2010.

المطلب الأول

تطور العلاقات الدولية ثنائية القطبية

إن علم العلاقات الدولية شهد أول ظهور له في أمريكا ثم انتقل إلى إنجلترا بعد الحرب العالمية الأولى، وشهد تطوراً ملحوظاً بعد الحرب العالمية الثانية، ومفهوم العلاقات الدولية هو مفهوم فضفاض، فهو في استخدامه الحديث لا يشمل علاقات الدول، بل يشمل العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات من غير الدول كالمنظمات الحكومية الدولية، وترتبط دراسة العلاقات الدولية خاصة بتحليل وتفسير العلاقات بين الجماعات السياسية المنظمة في إطار إقليم ما (ويلينس، 2013، ص9).

لقد شهد العالم بين انتهاء الحرب العالمية الثانية، تغيراً في مسار العلاقات بين الدول، وذلك بسبب ظهور قطبين مختلفين في التوجهات والمصالح، كتلة الشرق بزعامة الاتحاد السوفياتي، وكتلة الغرب بقيادة أمريكا، وقد أدى التنافس في كل من الاتحاد السوفياتي وأمريكا إلى حدوث توتر بين القطبين، وشهد العام 1974 إعلان "مبدأ ترومان"* الذي قسم العالم على قسمين، ثم برنامج (مارشال) ودعوة الاتحاد السوفياتي إلى إنشاء (الكونفورم) وهو مكتب الإعلام الشيوعي للرد على أي تحرك لكتلة أمريكا، وقد أدى ذلك لحدوث الحرب الباردة (1947-1963)، التي كان تقسيم كوريا من أهم مظاهرها، تلتها فترة التعايش السلمي (1963-1979)، ثم حرب باردة انتهت بتبعات أحداث بتلاشي القطبية الثانية وظهور القطبية الأحادية (لاسل، 1994، ص28).

إن العلاقات الدولية قد عرفت صراعات وتوازنات في القوى، فظهر نتيجة ذلك عدد من المفاهيم كمفهوم، القطبية، وما خلفه من الآثار على العلاقات بين الدول، وأبرز ذلك الحرب الباردة، وقد مرت هذه القطبية بمراحل عدة من قطبية ثنائية إلى قطبية أحادية، ولا بد من استعراض العلاقات الدولية والثنائية القطبية من خلال بيان مفهوم الثنائية القطبية في فرع أول، ومخلفات الثنائية القطبية في فرع ثاني.

* هو مبدأ أعلن عنه هاري ترومان في 12 مارس 1947. وينص على «أنه حين يهدد العدوان، مباشراً كان أو مُداوراً، أمن الولايات المتحدة الأميركية وسلامتها فعندئذ يكون لزاماً على الحكومة الأميركية أن تقوم بعمل ما لوقف هذا العدوان». طبق هذا المبدأ على اليونان وتركيا خاصة، تمكينا لهما من مقاومة المد الشيوعي ودخول الكتلة الشرقية

إن التغير الذي يشهده العالم في جميع المسارات ومنها مسار العلاقات الدولية، وظهور الأحلاف والتكتلات واختلاف المصالح والتوجهات لدى هذه الدول أوجد ما يسمى بنظام الثنائية القطبية، والذي تتساوى فيه الدولتان في العديد من المقومات خاصة المقومات العسكرية، وكذلك المقومات السياسية والبشرية، وتعمل هذه العوامل مجتمعة على تمتع هذه الدول بالسيادة والقوة بين باقي دول العالم. إن ظهور الثنائية القطبية في القرن العشرين تمثل بوجود أمريكا والاتحاد السوفيتي، وقد دارت الدول الأخرى في فلك هاتين الكتلتين، في إطار علاقات التنافس والصراع في كل المجالات وخاصة في الدول العسكرية والاقتصادية كما حدث ذلك خلال فترة الحرب الباردة، والتنافس القوي الذي حصل بين قطبي العلاقات الدولية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ولعل انضمام العديد من الدول لكلا الكتلتين دليل على حدة التنافس وشدته، حيث كان هناك صراع كبير بين حلف الناتو وحلف شمال الأطلسي على مناطق النفوذ في كافة دول العالم (فرانكل، 1984، ص103).

ونظام الثنائية القطبية هو نظام تتساوى فيه دولتان أو مجموعتا دول في القوة تقريباً، وغالباً ما يشير هذا المفهوم لفترة الحرب الباردة التي حدثت بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، بالرغم من أن هذه التسمية مضللة، ففيما كانت هاتان القوتان العظيمتان أقوى من كل الدول الأخرى، فإنهما لم تتمتعاً بمقدار قوة متساوٍ بينهما، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية أقوى من الاتحاد السوفيتي من الناحية الاقتصادية. أما بالنسبة للسباق فيما يتعلق بالتسلح النووي والقوة العسكرية، فقد كان التنافس على أشده بينهما (عبد العزيز وحجر، 2004، ص3).

وبشكل عام فإن الدول لا تتساوى ولا تتعادل في ميزان القوى، تبعاً لعدد من المقاييس، كقدرتها التقنية وقدرتها عسكرياً وجغرافياً وسياسياً واقتصادياً وبشرياً، الأمر الذي يؤدي إلى تميز دولة عن غيرها، وإذا كانت هذه القدرات تتنوع بين كتلتين متنافستين فإن النظام الدولي

في هذه الحالة يأخذ شكل الثنائية القطبية وعليه الثنائية القطبية هي إحدى صور النظام الدولي التي توزعت فيها إمكانات العالم الفعالة من القوة الضاربة بين كتلتين متنافستين يقود كل منهما دولة قطبية وتتجمع أكثرية الوحدات السياسية والقوة الكبرى والمؤثرة حول مركزين قيادين تقوم علاقات تنافسية صراعية بينهما، بحيث أن كل قوة ضمن هذا النظام تسعى إلى أن تكون على درجة من القوة لا تصبح تحت رحمة القوة القطبية الأخرى، وتاريخ الواقع الدولي يقدم النموذج الخاص التطبيقي لهذا النظام بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على أنهما الدولتان اللابان في المجتمع الدولي من عام 1945 وحتى عام 1991م (بوقنطار، 1988، ص9).

الفرع الثاني

تداعيات الثنائية القطبية

كان من تداعيات الثنائية القطبية ما يدعى بالحرب الباردة وحركة عدم الانحياز التي ظهرت نتيجة عقد مؤتمر باندونغ 1955، فالحرب الباردة بدأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وانتهت في بداية التسعينات، كما أنها تعد وصفاً لمجموع العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال هذه المرحلة، ويقوم هذا المصطلح على نقيضين هما: الحرب الباردة ومضمونه عبارة عن حالة وسطية ما بعد الحرب والسلم أو لتقويم العلاقات الدولية على حالة لا حرب ولا سلام، ليشكلا معاً حالة الحرب الباردة، وقد أحرزت نهاية الحرب العالمية الثانية تغييرات عميقة في العلاقات الدولية منها تغييرات في ميزان القوى، بعد ظهور الكتلتين الأعظم وتمثلان بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، فلم تعد أوروبا وحدها مركزاً للسياسة الدولية والاقتصادية كما كانت سابقاً، واعتمدت أوروبا على هاتين الكتلتين ومساعدتهما لإعادة بناء الاقتصاد المدمر الذي نتج عن الحرب العالمية الثانية. وتراجع أوروبا أدى إلى احتكاك وتوتر واضح بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، كقوتين طامحتين بدور فعال في السياسة الدولية، وفي ضوء هذه التغييرات وانقسام العالم إلى المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي، فقد تحول التنافس بينهما إلى توتر سياسي سمي بالحرب الباردة، وعليه فإن الحرب الباردة هي اصطلاح يطلق على العلاقات الدولية الجديدة التي تنشأت بين حلفاء الحرب العالمية الثانية وانهايار الاتحاد السوفيتي، أي أنها استمرت بين الأعوام (1945-1991) (تشومسكي، 2007، ص263).

كما ظهر مفهوم عدم الانحياز بعد الحرب الباردة وهذا المفهوم يشير إلى أن حركة عدم الانحياز هي موقف سياسي تتخذه دولة بعدم انحياز الدولة لأي من الجانبين المتصارعين في الحرب الباردة، أو أنه سياسات تقوم على مبدأ نبذ الارتباط للتكتلات الدولية التي تخدم مصالح الدول الكبرى بما ينطوي عليه من خطأ فقدان الاستغلال والكرامة الوطنية، أما المبادئ التي يجب أن تقوم عليها دول عدم الانحياز فتتمثل فيما يلي (شعبي، 2002، ص 86):

يجب أن تنتهج سياسة مستقلة قائمة على التعايش بين الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة وعلى عدم الانحياز أو أن تظهر اتجاهًا يؤدي هذه السياسة. يجب أن تؤدي الدول غير المنحازة الحركات القومية الاستقلالية. يجب أن لا تكون الدولة عضواً في أحد الأتحاف العسكرية الجماعية أو في إطار صراع الدول الكبرى. يجب أن لا تكون الدولة أحد أطراف اتفاقية ثنائية مع دول كبرى. يجب أن لا تكون الدولة قد سمحت لدولة أجنبية بإقامة قواعد عسكرية في إقليمها. ويرى الباحث أنه مع انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات فقد تلاشت القطبية في صورتها الثنائية ومهد هذا السقوط لظهور صورة جديدة للقطبية هي القطبية الأحادية. **المطلب الثاني**

مراحل تحولات الثنائية القطبية منذ الحرب العالمية الثانية حتى العام 2010 كان السبب الرئيس لظهور القطبية الأحادية هو انهيار الاتحاد السوفيتي، والذي أعقبه انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية منذ العام 1991، بعد أن ظهرت في العام 1922م، وهذا الاتحاد تكون من عدد من الدول السوفيتية مكونة كيانها السياسي المعروف، وتكون في بداياته من أربع جمهوريات سوفيتية اشتراكية وبحلول العام 1956 كان الاتحاد السوفيتي كياناً يمثل خمسة عشرة دولة اتحادية، وفي السبعينيات من هذا القرن تمكن الاتحاد السوفيتي من تحقيق التوازن العسكري مع أمريكا ومع نهاية عام 1991، انتهى الاتحاد السوفيتي باستقالة ميخائيل غورباتشوف وقد ساهم في هذا الانهيار أسباب عدة: اقتصادية وسياسية وايدولوجية (الصدقي، 1996، ص 53).

إن اختفاء أحد أقطاب الحرب الباردة قد أحدث تغييراً في ترتيبات القوى الدبلوماسية والاستراتيجية في العالم ليصل إلى بنية العلاقات الدولية وأسفر عن ذلك توزيع جديد للمسؤوليات الدولية ظهرت من خلال أزمة وحرب الخليج (1990-1991) فطريقة تعامل الأمم المتحدة مع الأزمة قد أوضحت أن هناك قطبية واحدة لها قوة عسكرية واقتصادية تتجاوز كل الحواجز والقوانين والأعراف، واصبحت تتدخل في الشؤون الإنسانية، وفي كل شيء في هذا العالم (نافعة، 2004، ص39).

وعندما تشكل نظام الأحادية القطبية فقد تغيرت السياسات العالمية ضمن مسارين هما (عبد

الحليم، 2003، ص56):

السير عملياً في تشكيل سياسات الدول على أساس المسارات ثقافياً وحضارياً. أن السياسة العالمية دارت حول القوة والصراع من أجلها، وأن علاقات الدول تتغير على أساسها. ويرى الباحث أن هذه هي مخلفات نظام القطبية الأحادية، كما أن أمريكا أصبحت القوة الأوحدة في العالم تتحكم وتهيمن على سياسات الدول عالمياً وأصبحت هي التي تتدخل في شؤون الدول وتحدد مساراتها خاصة الدول الصغرى وحتى المتوسطة منها. إن انتهاء الثنائية القطبية مهد لظهور ما يسمى بالأحادية القطبية، هذه الأحادية التي تزعمتها الولايات المتحدة الأمريكية، والأحادية القطبية هي وضع تفرض فيه إحدى الدول أو إحدى القوى العظمى السلطة على النظام الدولي، ويشير الكثيرون إلى أن أمريكا هي التي تتسيد نظام القطبية الأحادية في الوقت الحالي (توفيق، 2006، ص37).

ويرى الباحث، أن من أبرز ملامح القطبية الأحادية وجود دولة واحدة على قمة الهرم الدولي لها قوة ونفوذ وموارد وإمكانيات لا تستطيع أي دولة أخرى أن تمتلك كل هذه المقومات، مما يعطيها التفوق بكل المقاييس على بقية الوحدات الدولية الأخرى، مع عدم وجود دولة أخرى قد تتوازن معها في هذه الإمكانيات، أو أن توقف من طموحات هذه الأحادية القطبية، وأن هذه الدولة هي التي تقوم بوظيفة توزيع الأدوار وفرض السياسات والتدخل في شؤون الدول وترتيب البيئة الدولية بما يمكنها بالاستمرار في سيادة العالم وقد تسيدت أمريكا سدة الهرم منذ العام 1991 بعد أزمة الخليج الثانية وانتهاء بالاتحاد السوفيتي بعد تفككه وذلك نظراً لاملاكها المقدره عسكرياً واقتصادياً وتكنولوجياً.

إن انهيار الاتحاد السوفيتي قد أدى لانهيار الشيوعية في شرق أوروبا، وقد تم ذلك دون وجود مظاهر العنف في الداخل والخارج، وبالرغم من وجود قوة عظمى واحدة في العالم فإن ذلك لا يعني بأي حال أن النظام العالمي أحادي القطبية، توجد فيه قوة عظمى واحدة دون أن يكون بجانبها قوى رئيسية أخرى متميزة وعدد من القوى الصغرى (سام، 2003، ص 47).

أما السمة الرئيسية للعلاقات الخارجية في القرن الحادي والعشرين فقد تحولت لتكون عدم القطبية، أي عالم لا تهيمن عليه دولة أو دولتان أو حتى عدة دول لكن عشرات من الأطراف التي تمارس أنواعاً متعددة من القوة وهو يشكل تحولاً مربعاً حيث بدأ القرن متعدد الأطراف بشكل واضح (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2010، ص 28).

ومصطلح النظام العالمي الجديد هو مصطلح استخدمه الرئيس الأمريكي الأسبق * "جورج بوش الاب" في إحدى خطباته التي وجهها في العام 1990 إلى الشعب الأمريكي بمناسبة إرسال قوات أمريكية للخليج، حيث أعلن ولادة النظام العالمي الجديد في خطاب له أمام الكونغرس جاء فيه: "إنما نتطلع إلى نظام عالمي يصبح أكثر تحرراً إزاء التهديد بالإرهاب"، ثم طرح رؤية أمريكا للنظام العالمي الجديد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث قال: "إن لدينا رؤية تقوم على المشاركة الجديدة للدول وهي مشاركة تتجاوز الحرب الباردة وتستند إلى التشاور والتعاون الدولي الجماعي وبخاصة من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، مشاركة يوحدتها مبدأ سيادة القانون ويدعمها الاقتسام المتساوي للتكاليف والالتزامات وتهدف إلى زيادة الديمقراطية والاستقرار والازدهار والسلام وتخفيض الأسلحة، والنظام العالمي الجديد لا يعني تنازلاً عن سيادتنا الوطنية أو تخلياً عن مصالحنا، إنه ينم عن مسؤولية أملتنا علينا نجاحاتها (هنتنغون، 1999، ص 64).

* جورج بوش الأب: (ولد في 12 يونيو 1924) هو سياسي أمريكي وكان الرئيس الحادي والأربعين للولايات المتحدة من عام 1989 إلى 1993 ونائب رئيس الولايات المتحدة الثالث والأربعين من عام 1981 إلى 1989.

وعلى العكس من تعدد القطبية فإن نظاماً عديماً القطبية يتسم بوجود مراكز كثيرة ذات قوة واحدة، أو أن النظام لن يصبح أحادي القطبية ولن يدور تركيز القوة حول موقعين اثنين أي أن النظام لن يصبح ثنائي القطبية، فالنظام متعدد القطبية يمكن أن يكون تعاونياً، ويحتمل حتى التناغم بين القوى، حيث يعمل فيه عدد قليل من القوى الرئيسية وفق قواعد مستقرة، ويعاقب من يخترق تلك القواعد، كما أنه يمكن أن يكون أكثر تنافسية، ويدور حول توازن في القوة ويكون أكثر اتجاهياً للصراع عندما يختل هذا التوازن (الهوراري، 2004، ص13).

ونجد أن من الملامح الواضحة للنظام العالمي الجديد ظهور قوة رئيسية كالصين والاتحاد الأوروبي والهند واليابان وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية التي تستحوذ على (75%) من الناتج المحلي الإجمالي و(80%) من الإنفاق العسكري، فالعالم اليوم أصبح يختلف اختلافاً جوهرياً عن عالم تعدد القطبية الكلاسيكي فهناك مراكز قوة أكبر بكثير، والقليل من هذه الأقطاب ليس دولاً قومية والواقع أن إحدى الملامح الرئيسية للنظام العالمي الراهن هي أن الدول القومية فقدت احتكارها للقوة وفي بعض المجالات فقدت أهميتها أيضاً (تشومسكي، 2007، ص270).

المبحث الثاني دراسة حول الفواعل

يوجد للعلاقات الدولية لاعبين خاصين بها، يعرفون قواعدها وهذه العلاقات تلعب داخل المجتمع الدولي أو النظام الدولي والنظام الدولي ما هو إلا مجموعة من الوحدات الأساسية المستقلة، دولة معينة، دولة أو الامبراطورية التي تتفاعل في تكرار يمكن اعتباره وفقاً لعملية منظمة، ولكي يكون هناك نظام لا بد من توفر مجموعة من الوحدات التي تعمل ككل بمقتضى التوافق بينها (عبد الكافي، 2012، ص165).

ويقصد بالفاعل في مجال العلاقات الدولية، السلطات والأجهزة والجماعات والأشخاص القادرين على لعب دور مؤيد على المسرح الدولي، وقد يتطلب ذلك اتخاذ القرار أو الإثبات لفاعل، وهو يؤكد على أن القواعد الذين تدور بينهم العلاقات الدولية هم متنوعون بقدر ما هم متعددون (بخوش، 2015، ص2).

ويرى الباحث أن تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة قد فرضت تحديات كبيرة للنظريات التفسيرية للعلاقات الدولية وهي تحولات جعلت دعاة وأنصار هذه النظريات يقوم مراجعة نقدية لأنساقهم وأطرهم الفكرية والتحليلية، والتي أصبحت تواجه صعوبة التكيف مع تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة، الأمر الذي يتطلب من دعاة وأنصارها الإقرار بمختلف التحولات الدولية والاعتراف بها وما أعقبها من تحولات على مستويات هيكلية، وإعادة تفكيك وتوزيع أنماط القوى وعلى مستوى المنظومة القيمة للعلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة.

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول هذا المبحث من خلال المطالبين التاليين:

المطلب الأول: أمريكا وبريطانيا كفاعلا في السياسة الدولية.

المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي كفاعل في السياسة الدولية.

المطلب الأول

أمريكا وبريطانيا كفاعلا في السياسة الدولية

إن المتابع للمشهد الدولي يجد أن الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ العام 1991 أصبحت قادرة على تنفيذ سياستها الخارجية من خلال أعمالها السياسية والعسكرية، الأمر الذي ولد ضغطاً على أوروبا كي تسير معها ولا تزاحمها (يونس، 2016، ص20).

كما أن بريطانيا لعبت دوراً كبيراً في محاولة الإيقاع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي خاصة بعد أن أصبح وجودها في السياسة الدولية قليلاً وليس كالسابق، الأمر الذي جعل بريطانيا تسعى بكل قوة لمحاولة رجوعها لتحقيق مكاسب عديدة على الساحة الدولية (جان، 2010، ص49).

وقد أشار منصور (2016، ص50) إلى أن بريطانيا قامت بدور واضح من أجل أفساد العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ويظهر ذلك من خلال الأحداث الآتية:

* اجتماع كيندي وخروتشوف في 1961 في فيانا وقرارا حصر النظر في السياسة الدولية بينهما وجعلا المعسكرين قوة واحدة وهي مرحلة الانفراج الدولي .

*تأكد استمرار هذا الوضع في اجتماع بريجنيف وكيندي سنة 1979 ، وخاصة بعد خروج امريكا وروسيا
سالمتين من مازق حرب 1973 .

*وتأكد استمرار هذا الوضع ولم يطرء عليه تغيير في الاجتماع بين وزير الدفاع الامريكي والروسي في 19-6-
1999 في قضية كوسفا باوروبا الشرقية .

وهذا دفع أمريكا لأن تلعب دوراً محورياً آخر فقد نجحت امريكا كثيرا في توريط اوروبا في اعادة اعمار
اوروبا المركزية " اوروبا الشرقية " مما يشغلها ويضعفها وهذا ما شرحتة مادلين اولبرايت في مجلس
العلاقات الخارجية في 28-6-1999م ان هذا يخدم مصلحة امريكا . كما نجحت من خلال فرض سياسة
صندوق النقد الدولي في اوروبا لتمويل نفقات هذا الاعمار، وعزل روسيا ومحاصرتها في منطقة بحر
القرزوين وهو ما يعرف بازمة القوقاز من خلال نجاحها في السيطرة على العديد من الدول وتحويلها الى
نفوذها وخاصة ان هذه المنطقة تعتبر " الخليج الثانية " لما تحويه من ثروات (علوي، 2013، ص70) .
لهذا فانه منذ انهيار الشيوعية والاتحاد السوفييتي سنة 1991 وامريكا منفردة بالموقف الدولي وتعمل
نحو اعادة صياغة العالم انظمة وعلاقات بما يركز زعامتها، ومن ابرز القضايا السياسية التي عززت انفراد
امريكا بالموقف الدولي منذ سنة 1991م هو (جان، 2010، ص56) :
تمكنت امريكا من قيادة العالم في حرب الخليج الثانية وسير فرنسا وبريطانيا تحت قيادتها.
احكام القبضة الامريكية على الخليج من ناحية النفط والتحكم بالإنتاج والأسعار.
الضغط لتوسيع الاتحاد الاورويي بضم عدد من الدول في اوروبا الشرقية التي تدين بالولاء لامريكا التي
ساعدتهم للتخلص من الهيمنة الروسية .
اضعاف مجلس الامن وتفعيل دور الامين العام للأمم المتحدة في القضايا العالمية .
استغلال احداث 11سبتمبر 2001 لارغام العالم تبني سياستها الرامية لمكافحة الارهاب.
قيادة العالم في تنفيذ خطتها للاستعمار في ما أصبح يعرف ب" مشروع الشرق الاوسط الكبير وشمال
افريقيا " .

ومع العلم ان بريطانيا سارت مبكرا في رسم سياستها الخارجية من خلال تامين مصلحة الدولة الاولى في العلم بسبب عديد التغييرات التي حصلت لها سواء على المستوى السياسي من خلال الازمة الدستورية وصراع العمال والمحافظين او من خلال اخفقاتها بالاحتفاظ على مستعمراتها القوية وخاصة في مصر وسوريا والسعودية وباكستان او من خلال النزعات الانفصالية التي باتت تهدد كيانها " انظر كتيب : بريطانيا الثعلب الماكر ام التابع الذليل الذي كتبناه سابقا " (علوي، 2013، ص71).

ويرى الباحث أن طبيعة العلاقة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية كفاعل على الساحة الدولية تظهر بما لا يدعو مجالا للشك أن هذه العلاقة شهدت تقارباً أحياناً وتباعداً أحياناً أخرى، وذلك تبعاً للمصالح التي كانت تحكم كلتا الدولتين.

الاتحاد الأوروبي كفاعل في السياسة الدولية شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين تبديلاً التحالفات، من التحالفات السياسية إلى التحالفات الاقتصادية، حيث انكبّ الدبلوماسيون وصناع القرار السياسي على تكوين التكتلات الاقتصادية والتجارية، بينما احتل تكوين التكتلات السياسية والعسكرية مرتبة متأخرة من اهتمامات هؤلاء الساسة. فالإتحاد الأوروبي (European Union)، واتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (NAFTA)، والاتحاد الاقتصادي لدول آسيا والمحيط. أمثلة لتلك التحالفات الاقتصادية الجديدة. الهادي (APEC)، ماهي إلا أمثلة لتلك التحالفات الاقتصادية الجديدة (الحجاج، 2005، ص271)

ومن بين تلك المنظمات الإقليمية يمتاز الإتحاد الأوروبي ببنية مؤسسية قوية وتوزيع للمهام والسياسات، مما ساعده على البروز كقوة عالمية من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، وبشكل خاص في علاقاته مع الوحدات الدولية الأخرى، ويقوم الإتحاد الأوروبي بتأسيس علاقات شراكة مع الدول والمنظمات الأخرى، ومن بين تلك العلاقات المتميزة تأتي الشراكة الأوروبية المتوسطية المعروفة بـ"إعلان برشلونة"، والتي أعلن عنها وتم تدشينها في (1995) وتحتل مكانة بارزة في رسم علاقات الإتحاد الأوروبي مع جيرانه الجنوبيين القاطنين في السواحل الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط (أمين، 2006، ص22).

ويرى الباحث أن تجربة الوحدة الأوروبية المستندة إلى فكرة التنظيم الإقليمي واجهت مشاكلًا ومعوقات عدة، ولكن تمكن الإتحاد الأوروبي من إنجاز كل ما تحقق بفضل بنية مؤسسية وتنظيمية جعلت منه نظاماً سياسياً وقانونياً وتنظيمياً. فالإتحاد الأوروبي هو فاعل دولي له سمات فريدة ويشكل نظاماً سياسياً وقانونياً يختلف عن كافة أشكال النظم السياسية والقانونية المعروفة عن الفاعلين الدوليين .

فالإتحاد الأوروبي ليس بدولة، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات التي لا توجد إلا في الدول الفدرالية والكونفدرالية، ولا هو بمنظمة دولية حكومية عامة، أو متخصصة، وإن نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص التي في المنظمات الدولية الحكومية ولا هو بالطبع منظمة دولية غير حكومية، لأنه كيان حكومي نشأ باتفاق إرادي بين الدول والحكومات (يونس، 2016، ص55).

استمرار التطور الداخلي، من السوق الموحدة إلى التوحيد الاقتصادي والنقدي، وكذلك التوحيد السياسي. وفي النهاية خلق الوحدة الأوروبية، التي أشارت إليها نصوص الاتفاقية

وضع إستراتيجية للتوسع المستقبلي، الذي سوف يحدث خلال التسعينيات. فقد اتفق زعماء المجموعة الأوروبية في ماستريخت، على التفاوض مع الشركاء الآخرين، لدراسة دخولهم كأعضاء في الوحدة

توسيع نطاق المسؤوليات الخارجية للجماعة، وذلك عن طريق تشجيع الجيران - دول أوروبا الشرقية - بالإسراع في إجراء الإصلاحات الديمقراطية والدخول في اقتصاديات السوق الحر.

ويرى الباحث أن الإتحاد الأوروبي هو أحد الفواعل الأساسيين على الساحة الدولية نظراً لقوة هذا الإتحاد وإمكانية فرض قوته وسياسته في الساحة الدولية بما يمكنه من مكونات ومقدرات سياسية واقتصادية وعسكرية.



الفصل الثالث:.

لمحة موجزة عن حقيقة العلاقات الأمريكية البريطانية

يؤدي نظام فصل السلطات في الولايات المتحدة الى جعل السياسة الخارجية موزعة ومشاركة بين السلطين التنفيذية والتشريعية ، ولا يمكن تركيزها في واحدة منهما الا بمخالفة الدستور (جان، 2010، ص49). وكانت السياسة الخارجية الأمريكية تقوم في اول عهدها على سياسة العزلة والتي استمرت حتى الحرب العالمية الاولى ، اذ انها منذ ان توسعت في تجارتها الخارجية بدأت تشعر بان مصالحها التجارية والاقتصادية تتطلب توجيه السياسة الخارجية نحو طريق يضمن لها تلك المصالح . وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، عادت الولايات المتحدة الى سياسة العزلة، ثم تغير هذا الموقف عام 1941، اذ اعتبرت ان مصالحها تتطلب المشاركة الايجابية في الدفاع عن اوربا، ثم الدخول كطرف اساسي في الحرب العالمية الثانية، وظل هذا الاتجاه سائداً، واصبحت هناك روابط وثيقة بين الولايات المتحدة والمجتمع الدولي (مقلد، 1971، ص186). بينما كانت الإمبراطورية البريطانية تغرب، أصبح بادياً أن علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة وفرت لها الفرصة للاحتفاظ بحجم على الساحة الدولية يفوق حجمها الحقيقي. فمن وجهة النظر الأمريكية تمثل بريطانيا مساندة لأمريكا في سياساتها الخارجية المموجة غالباً. كما تمثل بريطانيا أيضاً جسراً دبلوماسياً بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إضافة لكونها شريك أيديولوجي قوي للامريكان داخل الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي. وقد تعرضت هذه العلاقة التكافلية في الماضي للتوترات غير أنها لم تصل أبداً عند الانفصام (يونس، 2016، ص19).

المبحث الأول: العلاقات الأمريكية البريطانية في ظل الحرب الباردة

المبحث الثاني: علاقة المحددات بطبيعة التنافس الأمريكي البريطاني

العلاقات الأمريكية البريطانية في ظل الحرب الباردة

تقوم وزارة الخارجية بتنفيذ هذه السياسة عبر سفاراتها في الخارج ، والمشاركة بالمؤتمرات وتبادل الزيارات والمراسلات بين المسؤولين ، والتعبير عن هذه السياسة بوضوح عن طريق الخطب والتصريحات للمسؤولين في الدول.

ومن أجل ضمان قيم الدولة وحماية مصالح أمنها القومي من التحديات والتهديدات المباشرة أو غير المباشرة ، فهي تسعى إلى الدخول مع غيرها في علاقات تفاعل سياسية ذات أبعاد ومدلولات مختلفة ، وقد أوضحت محصلة هذه العلاقات ، كما كان دوماً مدى اختلاف المصالح بين الدول أو تشابهها . فالدول ذات المصالح المتعارضة تندفع عبر أنماط متباينة من حيث الشكل ومختلفة من حيث المضمون إلى إيقاع التأثير السياسي في بعضها البعض الآخر ، ولأن هذا التأثير يقابله كقاعدة تأثير معاكس ومضاد ، تدخل الدول ذات المصالح المتعارضة في عملية صراع تختلف حدته من حال إلى حال ، هذا من ناحية ، وأما من الناحية الثانية يحفز تشابه (أو على الأقل عدم اختلاف) المصالح بين دولتين أو أكثر وخلال مرحلة تاريخية معينة إلى تعاونهما في ميادين متعددة ومتنوعة إدراكاً منها لنوعية الفوائد المترتبة على مثل هذا التعاون سواء في الحاضر أو في المستقبل. وفي ضوء ما تقدم فإن العلاقات الدولية تمثل عملية تفاعل متعددة الأوجه بين دولتين أو أكثر وتتميز بنسب ودرجات مختلفة ، وبخصائص الصراع المتفاعلة في النظام السياسي الدولي.

والعلاقة التي تربط بريطانيا بالولايات المتحدة الأمريكية كانت ولا تزال محط تساؤل الكثير من الباحثين والمراقبين حتى بين البريطانيين أنفسهم، حتى إن البعض يعتبرها «زواجا كاثوليكيًا»، وإن شهد هذا الزواج عدداً من التحديات والتوترات وتبادل ملحوظ في الأدوار، ولا يخفى على المعنيين بالشرق الأوسط أنه خلال ربع قرن من نهاية الحرب العالمية الثانية (1939: 1945) اتسع النفوذ الأمريكي في المنطقة على حساب بريطانيا، حتى في البلدان التي طالما كانت تعتبر من أهم المعازل البريطانية، مثل العراق (جان، 2010، ص55).

المطلب الأول

السياسة الخارجية الأمريكية

إن المشكلة الرئيسية التي تميز اختلاف و أحيانا غموض و سطحية التعاريف حول السياسة الخارجية تكمن في أن كل تعريف يهمل بعض جوانب و أبعاد الظاهرة، و هذا راجع كما أشرنا إلى عدة اعتبارات تفصل أهمها كما يلي:

1. أن مكانة الدول في النظام الدولي تعكس أهدافها و طموحاتها في محيطها الخارجي، و بالتالي تعريفاتها للسياسة الخارجية، فمثلا: تختلف السياسة الخارجية للدول العظمى عنها بالنسبة للدول الصغرى.
2. إن التغيرات التي تطرأ على المقاربات النظرية في هذا الحقل المعرفي إلى جانب تطورات العلاقات الدولية، تنعكس على تعريف هذا مفهوم السياسة الخارجية.
3. أن السياسة الخارجية لدولة من الدول هي نتيجة لتفاعل عدة عوامل، منها الدائمة أو المؤقتة، و منها المعنوية و المادية، و منها الأساسية و الثانوية و منها السلمية و الدموية، و منها الداخلية و منها الخارجية، غير أنه في أغلب الأحوال يصعب تقصي الكيفية التي تتفاعل معها هذه العوامل، و قد عرف "هنري كيسينجر* السياسة الخارجية الأمريكية بانها: " يتمحور فكر كيسنجر الإستراتيجي حول مفهوم النظام الدولي الشرعي والمستقر. فالاستقرار يصنع السلام (وليس العكس) وهو لا يتحقق إلا بوجود شرعية دولية تقبلها الأطراف الأساسية في النظام الدولي" (غالي، 1962، ص30).



* هاينز ألفريد كسنجر 27 مايو 1923 في فورت، بافاريا، جمهورية فايمارباحث سياسي أمريكي وسياسي ألماني النشأة، ولد وسمي هاينز ألفريد كسنجر

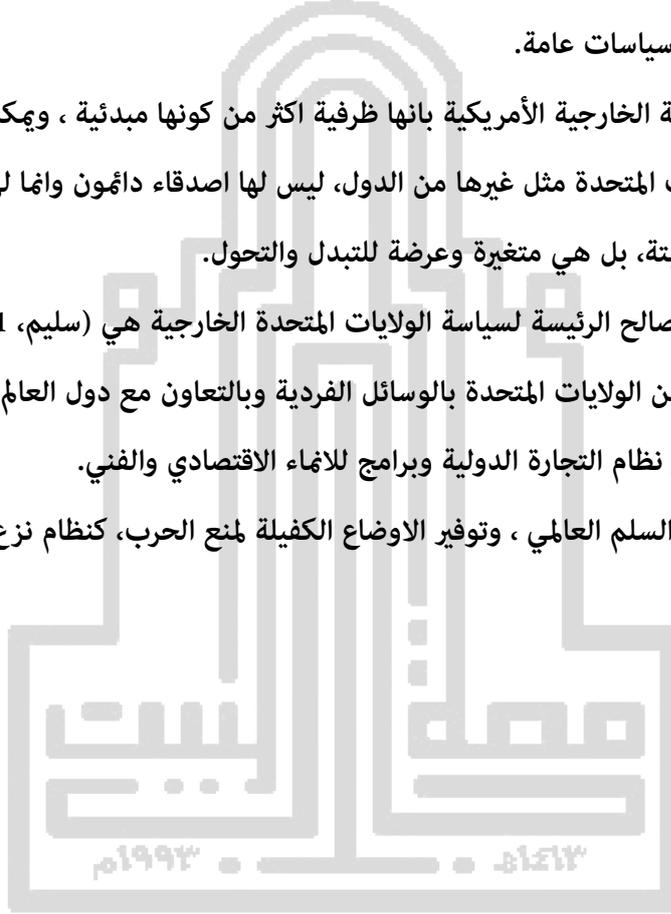
ومن جهته يقدم محمد السيد سليم تعريفا يأخذ في اعتباره الخصائص الأساسية لعملية السياسة الخارجية و الأبعاد المحتملة لتلك السياسة، و بالتالي:

" يقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي " (سليم، 2001، ص12) تتحدد السياسة الخارجية الأمريكية في ضوء سيطرة " المؤسسة " أي النخب السياسية والاقتصادية والثقافية، وبالتحديد الاشخاص الذين يشغلون وظائف تتعلق بممارسة القوة في الحكومة والقطاع الخاص ، وهناك اتفاق عام بينهم على اولويات السياسة الخارجية الأمريكية ، كما ان لديهم القدرة على ترجمة قيمهم ومفاهيمهم الى سياسات عامة.

وتتميز السياسة الخارجية الأمريكية بانها ظرفية اكثر من كونها مبدئية ، ويمكن بالتالي التأثير فيها وتغييرها، اذ ان الولايات المتحدة مثل غيرها من الدول، ليس لها اصدقاء دائمون وانما لها مصالح دائمة، وتلك المصالح ليست ثابتة، بل هي متغيرة وعرضة للتبدل والتحول.

والاهداف والمصالح الرئيسة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية هي (سليم، 2001، ص60):

- اولا: اقامة نظام لأمن الولايات المتحدة بالوسائل الفردية وبالتعاون مع دول العالم الاخرى.
- ثانيا: تعزيز وتوسيع نظام التجارة الدولية وبرامج للانهاء الاقتصادي والفني.
- ثالثا: المحافظة على السلم العالمي ، وتوفير الاوضاع الكفيلة لمنع الحرب، كنظام نزع السلاح، ومنظمات دولية فاعلة.



المطلب الثاني

السياسة الخارجية البريطانية

لقد كانت بريطانيا أقوى دولة في العالم خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكذلك في بداية القرن العشرين، إذ مارست دوراً عالمياً من خلال قوتها المالية والصناعية والبحرية، والامتداد الواسع لهذه الإمبراطورية ساعد كثيراً في تدعيم قوتها، إلا أن الاقتصاد المتعثر، وتكلفة حربين عالميتين، وفقدان الإمبراطورية بعد العام 1945 للكثير من مقاطعاتها ساهم في تضاؤل قوتها. وبعد ذلك العام خفّضت بريطانيا من التزاماتها بشكل منتظم في الخارج، بعد أن أصبحت أغلب المستعمرات مستقلة. كما وقّصت من تدخلاتها في الشرق الأوسط مع أزمة قناة السويس في العام 1956 التي أنهت دور بريطانيا كقوة عظمى. ومع ذلك فإن هذا لم يمنع بريطانيا من إقامة علاقات عسكرية وثيقة مع الولايات المتحدة، ومع الخصوم التقليديين مثل فرنسا وألمانيا، في حلف شمال الأطلسي بعد سنوات من النقاش، وانضمت بريطانيا إلى السوق المشتركة في سنة 1973، الذي أصبح الآن الاتحاد الأوروبي، علماً أن بريطانيا لم تنضم مالياً إلى الاتحاد الأوروبي، واحتفظت بالعملة وهي الجنيه الإسترليني، وأبقى الجنيه منفصلاً عن اليورو، والذي أبقاها محمية جزئياً عن الأزمة المالية للاتحاد الأوروبي في سنة 2011.

ومع ذلك لا تزال المملكة المتحدة قوة عظمى وعضو دائم في مجلس الأمن الدولي، وهي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، وعضو مؤسس في حلف شمال الأطلسي، وكذلك في كل من منظمة التعاون والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون، وكذلك في مجموعة الدول السبع، ومجموعة الدول الثماني، ومجموعة الدول العشرين، وهي أيضاً رئيس دول الكومنولث، الذي هو إرث الإمبراطورية البريطانية.

وبريطانيا دولة عظمى لها سياسة خارجية مميزة، ومؤسسات معروفة لها آليات متكاملة في كيفية صياغة إستراتيجياتها وصنع القرار السياسي الخارجي. وبعد العراق من أهم الدول التي حظيت ولا تزال تحظى باهتمام بريطانيا، ومؤسسة السياسة الخارجية فيها على وجه التحديد، تدرك تماماً أهمية العراق لبريطانيا تحديداً، وأهميته في العالم عموماً (منصور، 2016، ص12).

إن المنطق الذي يحدد عملية صياغة السياسة الخارجية لبريطانيا، لم يتغير بشكل ملحوظ منذ القرن الماضي. وبشكل عام إن مقترح صياغة السياسة الخارجية البريطانية حول قضية معينة، يتم إعداده من قبل الوزراء والمسؤولين والخبراء المعنيين على أساس مناقشة البدائل مع الأخذ بعين الاعتبار الأسباب التاريخية وأولويات المصالح الوطنية في أهمية القضية أو المقترح، ومدى مشاركة المؤسسات ذات الصلة في القرارات ومشروعية القضية. وحين تصاغ هذه السياسة تدخل مرحلة التفسير، كما يجب أن تفسر من قبل المسؤولين الرسميين، وبعدها تدخل حيز التنفيذ وذلك من أجل تحقيق الأهداف المرجوة (علوي، 2013، ص20).

والسياسة الخارجية الجديدة في حينها لحزب العمال كانت تتمتع بكل هذه الخصائص والتوترات، وخلال السنوات بعد 2003، فإن "توني بلير" * أثر في قرارات السياسة الخارجية البريطانية، ومن هنا نرى انه من غير المفيد التفكير في أن السياسة الخارجية للمملكة المتحدة كانت باتجاه واحد، لأن الحكومة تنتهج سياسات خارجية متعددة في وقت واحد وهي تشمل مجموعات مختلفة من المؤسسات والجهات الفاعلة والضغوطات الخارجية حسب نوعية القضية. ولهذا السبب نعتقد أن مشاكل حزب العمال البريطاني التي واجهته في حكمه في المملكة المتحدة كانت محاولة لتجاوز الصيغة التقليدية البريطانية المبرمجة، وتطوير فهم المنطق الأساسي الذي يمكن من خلاله أن يتم صياغة أساسيات السياسة الخارجية.

* رئيس وزراء المملكة المتحدة من عام 1997 إلى عام 2007 وذلك لثلاث فترات رئاسية متتالية، كما رأس حزب العمال البريطاني منذ عام 1994 ولغاية 2007.

المبحث الثاني علاقة المحددات بطبيعة التنافس الأمريكي البريطاني

أولاً: أمريكا

يتأثر صانعو السياسة الخارجية الأمريكية بعدة عوامل منها (منصور، 2016، ص9):

1. عوامل اجتماعية. إن هذه العوامل تتبع من مجموعة من الخصائص والصفات التي قد تكون أحياناً مزاجية أو ناتجة عن علاقات اجتماعية معينة بالإضافة إلى معتقدات معينة تنتج عن مؤثرات قد تكون إعلامية أو مباشرة مثل الربح المادي أو الانتخابي والذي يؤدي بصانع القرار للوقوف إلى جانب معين ضد جانب آخر، بالإضافة إلى ذلك فإن المعتقدات تلعب دوراً هاماً عند صانعي السياسة الداخلية والخارجية و تقوم على مهمتين :

(1) مهمة مباشرة وتقوم على تحديد الأهداف وتنظيم الأولويات.

(2) مهمة غير مباشرة تنظم الإدراكات ومن خلالها يتم استقبال المعلومات عن البيئة المادية

والاجتماعية المحيطة وتقوم بعملية تصفية واختيار وربط وإعادة تنظيم وينبع ذلك من ميل الشخص لان يستوعب المدركات المماثلة للمدركات المعتادة لديه أو أن يستوعب تلك المدركات ليقلل من التصادم بينها وبين توقعاته السابقة.

2. عوامل نفسية تتأثر بطبيعة المنصب لصانعي السياسة. إن طبيعة المنصب الذي يحتله صانع السياسة

في أجهزة صنع السياسة والقيم والمعتقدات السائدة في تلك الأجهزة أو ما يعرف بالتوقعات التي تؤثر في

شاغلي مناصب معينة فمثلاً عندما قامت أمريكا بتأييد قرار الأمم المتحدة الذي يدين الاستيطان

الإسرائيلي واجه الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت (جيمي كارتر) احتجاجات عنيفة من الكونغرس بالإضافة

إلى أن الانتخابات الرئاسية جعلته يتخذ قراراً لا سابقة له في السياسة الأمريكية وهو التنصل من هذا

القرار وتحميله لوزير خارجيته فانس الذي أعلن أن التصويت الأمريكي على القرار قد جاء نتيجة لخطأ في

الاتصال.

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (يونس، 2016، ص24)
جماعات الضغط. المقصود بجماعات الضغط هي تلك الجماعات والمنظمات غير الحكومية التي تمارس
ضغطاً في عملية صنع السياسة وتقوم على أساس المعتقد أو الدين أو الجنس أو المنطقة أو السمات
العنصرية مثل الجماعات الصهيونية وجماعات السود. ويمكن أن يطلق عليها جماعات المصلحة الخاصة أو
المصلحة العامة وتشمل الاقتصاديون أو العسكريون والإعلاميون والسياسيون المحترفون.
وسائل أساليب الضغط

1. استخدام المعلومات والمواقف لتعبئة الرأي العام.
2. اختيار عناصر ناجحة لأعمال ومهمة اللوبي وغالباً ما يتم الاتجاه إلى المشرعين السابقين.
3. استخدام وجهات نظر الأعضاء السابقين في السلطة مثل وزير خارجية سابق للتعبير عن وجهات
نظرهم الشخصية.
4. التأثير على المشرعين مباشرة بتوزيع ونشر المعلومات.
5. طريقة الاتصال وإقامة الدعوات أو تقديم رحلة إلى موطن النزاع.
6. تقديم المعونات في تمويل الحملات الانتخابية.
7. تقديم الدعم المالي والدعاية لأحد الأحزاب السياسية.
8. تقديم الرشاوى

ثانياً: بريطانيا

فيما يلي الأبعاد الثلاثة الأساسية الآتية في السياسة الخارجية البريطانية عموماً، والتي أثرت في صنع
إستراتيجيتها إزاء الدول، وهي:

البعد الاقتصادي:

في المجال الاقتصادي هناك نخبة من السياسيين والتكنوقراط، والبنوك المركزية، والشركات الخاصة التي ساعدت في إعداد السياسة الخارجية الجديدة لحزب العمال، ذلك أن اقتصاد المملكة المتحدة اقتصاد دولي أكثر مما هو اقتصاد داخلي بالمقارنة مع الدول الأعضاء في مجموعة السبع (G7)، فضلاً عن أن رأس المال الدولي متداخل كثيراً مع اقتصاد بريطانيا إذ أن الاقتصاد البريطاني يعتمد على الاستثمار الأجنبي بشكل مباشر، وهيمنة الشركات الأجنبية على قطاع الصناعة لدرجة قد تؤثر على سياسة الاقتصاد في المملكة المتحدة.

وهذا يبين بأن الحالة الاقتصادية للمواطن البريطاني في المملكة المتحدة ضعيفة أمام صدمات الأسواق المالية الأجنبية أن القرارات المالية في مصلحة الشركات الأجنبية (العزاوي، 2013، ص12). ونظراً لهذا السياق، يصبح من الواضح أن نرى الأبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية لحزب العمال تميزت بمتطلبين متناقضين، وحكومة بلير حاولت أن تجلب طريقة جديدة سميت بـ "الطريق الثالث" للتفكير في قلب عملية صنع السياسات. من جهة أخرى، حاول حزب العمال إقناع مجموعة متنوعة من الجمهور في الداخل وخارج البلد في محاولة عدم تسييس السياسات الاقتصادية الكلية تماشياً مع مبادئ ما يسمى تجمع ما بعد واشنطن. وهذا التجمع أكد على أن من أجل كسب مصداقية الاقتصاد الكلي في عالم الأسواق ورأس المال العالمية والنقدية والمالية يجب الفصل بين السياسة النقدية والسياسة المالية، وإعطاء الاستقلالية للبنوك. ولذلك كانت مسؤولية صنع السياسات الاقتصادية الدولية في بريطانيا سلمت إلى المصرفيين والتكنوقراط الذين كان همهم الأول يكمن في إرضاء البنك المركزي، واسترضاء رأس المال المتحرك دولياً لبناء ثقة المستثمرين.

كما ولعب التكنوقراط وأصحاب الشركات من القطاع الخاص دوراً فعالاً في رسم السياسة الخارجية لحزب العمال. مع ذلك استمرت حكومة بلير في تشجيع السياسة التاتشيرية (مارغريت تاتشر رئيس الوزراء الأسبق) للاقتصاد السياسي التي أثرت بشدة على تحديث أعمال الحزب، ذلك أن الدبلوماسيين البريطانيين كان مطلوباً منهم ومنذ 1960 تخصيص نسبة أكبر من أوقاتهم لتعزيز التجارة (عياصرة، 2013، ص50).
البعد الجغرافي

بالرغم من الحديث عن العولمة، لا يزال البعد الجغرافي له أهميته، وهناك دول محددة لها أهمية خاصة جغرافياً أكثر من غيرها بين دول العالم، وعملية صنع القرار السياسي متأثر بهذه المسألة وبالأخص الدول ذات الأهمية من حيث الموارد (البشرية والإنسانية). ولهذا اقترحت وزارة الخارجية البريطانية باستثناء أعضاء دول الاتحاد الأوروبي، أن تكون معظم علاقاتها الثنائية الهامة مع الولايات المتحدة وروسيا والصين واليابان في المملكة المتحدة. وبالتالي من المرجح أن هذه الدول سوف تحظى باهتمام على مستوى أعلى في التسلسل الهرمي في وايت هول في علاقات المملكة المتحدة مع مختلف المناطق في العالم (عبد العاطي، 2011، ص55).

ولنأخذ بنظر الاعتبار حالة العلاقات البريطانية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فالسياسة الخارجية لبريطانيا إزاء دول الاتحاد الأوروبي لها سياقات فريدة من نوعها، إذ أصبحت تلك العلاقات أشبه بالقضايا الداخلية بين دول الاتحاد الأوروبي ولا تعد سياسة خارجية. حيث هذه العلاقة قد ولدت فكرة استكشاف إلى أي مدى أصبحت السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بأنها أكثر أوروبية (بخوش، 2015، ص14).



إن صنع القرار السياسي الخارجي في الشؤون الداخلية للاتحاد الأوروبي في عهد حزب العمال البريطاني تم من خلال مكتب رئيس الوزراء، ووزارة الخارجية والوزراء ذات الصلة، والممثلة الدائمة للمملكة المتحدة (UKREP) في بروكسل، والأمانة العامة الأوروبية في مكتب رئاسة الوزراء، واثنين من لجان مجلس الوزراء، منها الدفاع ومكتب سياسة ما وراء البحار (DOP) واللجان الفرعية لشؤون أوروبا (جان، 2010، ص11).

أما خارج الاتحاد الأوروبي، فوزارة الخارجية لها الدور القيادي تقليدياً، وذلك في كل من المحافل الدولية متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة والكومنولث و(ذلك في حالة عدم وجود ممثل رئيس الوزراء) وفي العلاقات الثنائية في المملكة المتحدة.

البعد الاستراتيجي

إن البعد الاستراتيجي هو أحد المحاور الأساسية لصنع القرار السياسي، حينما يقوم البعد الجغرافي ليلعب دوراً في صياغة بعض جوانب عملية السياسة الخارجية، مع ذلك فإن البعد الجغرافي ليس دائماً يؤثر مباشرة على كيفية اتخاذ القرارات بشأن نشر القوات المسلحة البريطانية. وعلى سبيل المثال فإن إرسال القوات البريطانية للقتال لا يزال يتطلب موافقة رئيس الوزراء شخصياً، ويتطلب أيضاً موافقة البرلمان لذلك عندما كان الحديث عن توجيه ضروب لسوريا لم يوافق البرلمان البريطاني، وقد ظهر ذلك جلياً في العمليات السرية، مثل عملية باراس في سيراليون في شهر أيلول 2000. وعند الإقرار بشأن قضايا التدخل العسكري، فمثلاً بليز مثل أسلافه، فضل العمل على نطاق محدود وفي لجان تتألف من موظفي الخدمة المدنية الموثوق بهم من قبل الوزراء والمستشارين، بدلا من الحكومة ككل (عبدالعاطي، 2011، ص40).

الفصل الرابع محددات العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وصعود القوة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة ومسيطرة على معظم المجريات في العالم وعلى المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى الحفاظ على هذه المكانة العالمية من خلال تنفيذ مشاريع وفق ما يقتضيه مشروع القرن الأمريكي الذي يرمي الى السيطرة على منطقة الشرق الاوسط عن طريق تنفيذ مشاريع، كما سبقت الاشارة، لما تحتوي هذه المنطقة من ثروات طبيعية ومواد اولية وسوق مهم للشركات المتعددة الجنسية، سيما في القطاع النفطي، بالاضافة الى الموقع الاستراتيجي الذي يعتبر ممر مهم للبضائع التجارية بين القارت الثلاث (اسيا، اوربا، افريقيا). هذا التحكم بالطرق والممرات يتيح امكانية منافسة القوى الاقليمية المتواجدة او القريبة من المنطقة كروسيا والصين والحيولة دون وصولهما الى منطقة الشرق الاوسط، وخصوصاً المنطقة العربية. لذا عملت السياسة الأمريكية على تحقيق اهدافها عن طريق ادوات ووسائل عدة ومن اهمها:

أولاً: الوسائل الدبلوماسية: المتمثلة بالجهود التي يبذلها الدبلوماسيين في السفارات الأمريكية التي تجوب العالم.

ثانياً الوسائل الاقتصادية: والتي تعد من انجع الوسائل التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في ارضاخ الشعوب وحكوماتها للإرادة الأمريكية وخصوصاً وسائل الضغط الاقتصادي المتمثلة بالحصار الاقتصادي، كالحصار الذي فرضته على العراق من عام 1990 وحتى غزوه واحتلاله 2003 (يونس، 2016، ص14).

ثالثاً الوسائل العسكرية: وتعد من الادوات الفعالة للادارة الأمريكية في تنفيذ سياستها الخارجية والقضاء على الخصوم التي تقف بوجه الولايات المتحدة الامريكية. فقد شنت حروب عسكرية في محاولة للرد على احداث 11 ايلول 2001 ، في افغانستان عام 2001 ، ومن بعدها العراق عام 2003 ، في محاولة منها لفرض سيطرتها على المنطقة تحت غطاء القضاء على الارهاب ونشر الديمقراطية واستعراض مدى القوة التدميرية للآلة العسكرية الأمريكية لردع من يفكر في الوقوف في وجه الترسانة العسكرية الامريكية. لكن الخسائر البشرية والمادية التي تكبدتها القوات العسكرية الأمريكية في افغانستان والعراق من جهة، والصورة السيئة التي رسمها الرأي العام العالمي للولايات المتحدة الأمريكية بسبب المجازر التي ارتكبت في البلدين المذكورين من جهة اخرى، ناهيك عن عدم تحقيق اي من اهداف احتلال البلدين. كل ذلك دفعها الى التفكير ملياً قبل الخوض في حروب مستقبلية. لذلك طرحت الولايات المتحدة الأمريكية وسائل اخرى، مثل القوة الناعمة، لتنفيذ اهدافها. وخاصة بالنسبة للمشاريع الأمريكية التي تستهدف البلدان العربية (منصور، 2016، ص19).

ويرى الباحث ان الرئيس أوباما استخدم الاداة الدبلوماسية كموجه لسياسته الخارجية تجاه دول العالم بعيداً عن انتهاج العسكرية او الاقتصاد كبداية يمكن لها ان يحقق اهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

وتعتبر وسائل الاعلام المختلفة من العوامل الهامة جدا في عملية تشكيل وبناء الرأي العام، فوسائل الإعلام تقوم بدور هام وجوهري على كلا الاتجاهين، فهي تؤثر وتتأثر بكل من الجماهير والرأي العام والنخب السياسية الحاكمة. ومن الجدير بالذكر، ان وسائل الإعلام تكون أكثر ديمقراطية ما دامت تعبر عن وجهة نظر الجماهير او الرأي العام، وتبتعد عن الديمقراطية كلما كانت مرتبطة أكثر بالنخب السياسية الحاكمة. إذ ان وسائل الاعلام في الكثير من دول العالم تعتبر أداة في يد السلطة الحاكمة، وتعمل على الدعاية والترويج لتوجهات تلك النخب الحاكمة لدى جماهير الرأي العام، فتعمل بذلك على تحديد وجهة الرأي العام بما يتوافق مع تطلعات النخب الحاكمة ورغباتها تتوخى الدراسات الإعلامية التي أنجزت في الولايات المتحدة الأمريكية، بحث مكامن تأثير وسائل الإعلام الحديثة واتجاهات الرأي العام، على صناعة القرارات السياسية.

ويعود الاهتمام بالبعد الإعلامي إلى الدراسات السلوكية التي أنجزت أثر الحرب العالمية الثانية. إلا أن المنحى الذي تأخذه الإنجازات الحديثة في هذا الصدد تعبر البعد الوظيفي والنسقي في العملية الإعلامية أهمية خاصة. بسبب الدور المتزايد للمؤسسات الإعلامية الكبرى في القرارات السياسية، وخصوصاً دور القنوات التلفزيونية والتي ظهرت أدوارها بشكل خاص خلال الاحتلال الأمريكي لأفغانستان عام 2001 (بخوش، 2015، ص40).

في هذا المضمار يتحدث "ريتشارد نيكسون"* الرئيس الأمريكي السابق عن قوة تأثير الإعلام عن بعد وتوجيه العقول في السيطرة السياسية المباشرة بقوله: "من السمات الأساسية لأسلوبنا في الحياة إيماننا بأنه عندما يعمد الحكام إلى الاستئثار المنظم بالمعلومات التي هي حق خالص لجمهور الشعب، فإن الأفراد الشعب سرعان ما يصبحون في وضع يجهلون معه كل ما يتعلق بشؤونهم الخاصة، كما سيفتقدون الثقة في هؤلاء الذين يسيرون أمورهم، وسيفتقدون في نهاية الأمر إلى القدرة على تحديد مصائرهم الخاصة" (منصور، 2016).

رغم كثرة الأبحاث التي تتناول التأثير المتبادل بين الإعلام والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة ما زال هذا الموضوع يثير جدلاً واسعاً في الأوساط الأكاديمية والإعلامية، فضلاً عن ذلك فإن قضية البعد الثقافي في التغطية الإعلامية الأمريكية للشؤون العربية والإسلامية ما زالت غير مطروقة على نطاق واسع. إن التركيز على البعد الثقافي في التغطية الإعلامية الأمريكية للشرق الأوسط يشير بوضوح إلى أنها تستند إلى النظرتين الأساسيتين التاليتين (يونس، 2016، ص40):
الوصفية: يتم من خلالها فهم العالم والحكم عليه بالمدى الذي يلتزم به أو يقلد الممارسات والقيم الثقافية والاجتماعية الأمريكية.

* رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابع والثلاثون (1969-1974) ونائب الرئيس الأمريكي السادس والثلاثون (1961-1953) اضطر للتناحي في بداية فترة رئاسته الثانية بسبب فضيحة ووترغيت تحت وطأة تهديد الكونغرس بإدانتته. كان زعيماً للتيار العالمي (المضاد للتيار الانغلاقي) داخل الحزب الجمهوري. كما عمل بالسابق سيناتورا وممثلاً عن الحزب الجمهوري في كاليفورنيا.

الانتقائية - التكوينية: حيث يجري انتقاء صور معينة من ثقافات أجنبية ومن خلالها يتم تكوين تصور عام عن تلك الثقافة. وتعتبر هذه النظرية امتداداً للمدرسة الحداثية التي تقسم العالم إلى مجتمعات تقليدية وحديثة. ومن خلال وجهة النظر هذه، يعد المجتمع العربي مجتمعاً تقليدياً من الضروري تحديثه، كما يكشف هذا التوجه عن عنصرية ثقافية تقوم على رفض فكرة التعددية الثقافية في العالم، وهو ميل أصبح أكثر وضوحاً منذ نهاية الحرب الباردة. من جهة أخرى فإن ميل المجتمعات العربية إلى التمسك بقيمتها الثقافية الخاصة والخوف من الهيمنة الثقافية الغربية أدى لظهور إحساس بوجود صراع حضاري. ورغم أن بعض المفكرين الأمريكيين يعترفون بأن الثقافة الغربية فريدة لكنها ليست كونية، إلا أنهم يعدون أي ثقافة غربية بمثابة تهديد للثقافة الغربية ممهدين بذلك الطريق لظهور صراع.

وعليه، سيتم تناول هذا الفصل من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: محددات علاقة أمريكا ببريطانيا

المبحث الثاني: تطور العلاقات البريطانية الأمريكية



المبحث الأول

محددات علاقة أمريكا بريطانيا

أولاً: أمريكا

يقصد بالنظام السياسي بنية العملية السياسية في الدولة ، أي وظائف الدولة ومؤسساتها العاملة ضمن اطار دستور الدولة ، وتفاعل السلطات التشريعية والقضائية مع بعضها منفصلة او متصلة او متعاونة وعلاقتها المتصلة بالمنظمات السياسية في المجتمع كالأحزاب وجماعات المصالح والضغط والرأي العام والبيئة الخارجية ، وبما يؤدي الى تحقيق التكيف والتوازن بين عناصر النظام المختلفة، والى تحقيق بقاء النظام واستمراره (جان، 2010، ص33).

والرئيس هو المسؤول عن وضع السياسة العامة للبلاد ، ووضع الخطط السنوية اللازمة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، ويتولى مهمة تنفيذ القوانين القديمة ، وتوجيه القوانين الجديدة وتقييمها والحكم عليها، وله ان يصدر أنظمة وقواعد وتعليمات تعرف بـ (الأوامر التنفيذية) ، وتكون لهذه الأوامر قوة القانون بالنسبة للوكالات والادارات الفيدرالية. ويعاون الرئيس عدد من المستشارين من مختلف الاختصاصات السياسية والاقتصادية والعلمية وغيرها، ومكتب تنفيذي يشتمل على اجهزة عديدة اهمها مكتب الادارة والميزانية OMP ، ومجلس المستشارين الاقتصاديين CEA ، وغيره من المجالس الاستشارية الفنية، بالاضافة الى هيئة موظفي البيت الابيض WHS الذين يعملون تحت إمره الرئيس مباشرة دون اشتراط موافقة الكونغرس على تعيينه (العزاوي، 2013، ص12).

ويتولى الرئيس رسم وادارة السياسة الخارجية، فهو الذي يملك سلطة التفاوض و إبرام المعاهدات، كما يختص بتعيين السفراء بعد موافقة مجلس الشيوخ وله وحده حق الاعتراف بالدول الاجنبية دون اشراك الكونغرس في ذلك، على اعتبار ان الاعتراف بالدول الاجنبية والحكومات اختصاص تنفيذي (منصور، 2016، ص19).

يسعى كل رئيس أمريكي لتبني مبدأ أو فكرة أساسية تنطلق منها سياسته الخارجية، ويسجلها التاريخ باسمه. وقد تجنّب الرئيس أوباما الحديث بشكل مباشر عن مبدئه في السياسة الخارجية خلال السنوات الماضية، ولكنه قرر أخيراً أن يضع حداً للاجتهادات بخصوص ذلك، وأعلن صراحة في حوار مع الصحفي الأمريكي توماس فريدمان أن مبدأه يتلخص في العبارة التالية "الارتباط Engagement مع الحفاظ على القدرات الأخرى".

وإذا بحثنا عن تطور هذا المنهج المتبع نجد أن مصطلح "السياسة الخارجية والدفاع المشترك" لم تظهر في الأدبيات الرسمية للجماعة الأوروبية، إلا بعد إبرام معاهدة "ماستريخت" المنشأة للإتحاد الأوروبي وطبقاً للمادة (11) من اتفاقية "ماستريخت" فإن السياسة الخارجية والامنية المشتركة للإتحاد الأوروبي تهدف إلى (يونس، 2016، ص42):

العمل على حماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية للإتحاد الأوروبي.
ضمان أمن الإتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

الإسهام في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة
المساهمة في تطوير التعاون الدولي، وفي تحقيق التنمية.

دعم الديمقراطية ودولة القانون وكفالة احترام حقوق الإنسان

المحور الأول هو تخفيض التواجد والارتباط الأمريكي بالشرق الأوسط

ويرتبط ذلك بتجربة التدخل الفاشل في العراق، والتي جعلت الرأي العام الأمريكي حذراً من التورط مرة

أخرى في مشاكل المنطقة، والتزام الرئيس الأمريكي بعدم الدخول في حروب جديدة، كما يرتبط أيضاً

بالانخفاض الكبير في حجم اعتماد الولايات المتحدة على واردات البترول من الشرق الأوسط، فمن ناحية

تنتج الولايات المتحدة الآن كميات ضخمة من البترول، وخاصة ما يُعرف بالبترول الصخري، والذي قلل من

وارداتها البترولية من الخارج بشكل عام وجعلها تقترب من تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي من هذه السلعة،

كما أن معظم وارداتها البترولية أصبحت تأتي من دول غير شرق أوسطية.

يضاف لذلك أن إدارة أوباما تؤمن بما يُسمى بالتوجه نحو آسيا، وأن القارة الآسيوية يجب أن تحتل الأولوية الاستراتيجية بالنسبة لها، إمّا بسبب الإمكانيات الاقتصادية الهائلة لهذه القارة، أو بسبب تصاعد النفوذ الصيني بها وتخوف الولايات المتحدة أن يؤدي ذلك لطردها من هذه القارة أو استبعادها من التفاعلات التي تقودها الصين الآن لإعادة ترتيب آسيا. ويرى العديد من المحللين أن التوجه الأمريكي نحو آسيا يأتي على حساب اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط..

المحور الثاني هو إنشاء نظام لتوازن القوى بالمنطقة

فبالرغم من سعي الولايات المتحدة لتخفيض تواجدها بالشرق الأوسط، إلا أنها تتخوف في نفس الوقت من أن هذا الأمر قد يترتب عليه فراغ قد تملأه قوى معادية لها، أو قد يؤثر على تدفق البترول من المنطقة، ويؤدي إلى ارتفاع السعر العالمي لهذه السلعة، وما له من آثار سلبية على الاقتصاديات الرأسمالية ومنها الاقتصاد الأمريكي، بالإضافة إلى أن حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا وآسيا مازالوا في حاجة لبترول المنطقة (يونس، 2016، ص90).

إن مستقبل النظام الأمني الجديد يعتمد على ظروف المنطقة السياسية والاقتصادية، ومدى استقرار تلك الأنظمة وتجاوبها مع رغبات شعوبها ودعم شعوبها لها، كما أن ميزان القوى في المنطقة سيعتمد على مواقف الدول الكبرى ومدى استعدادها لإعادة تسليح جميع دول المنطقة حيث إن شركات الأسلحة القوية في الولايات المتحدة وأوروبا ستقاوم أي مشروع يحد من بيع أسلحتها لدول المنطقة خاصة أن هذه المنطقة تعتبر من أكثر مناطق العالم شراء للأسلحة ومن أكثرها استخداماً له فيما بينها (علوي، 2013، ص50).



ويرى الباحث أن إن التحدي الأكبر الذي يواجه المنطقة هو قدرتها على المحافظة على توازن القوى وذلك من خلال التحكم بوسائله المتعددة من حد للتسلح أو إقامة لتحالفات إقليمية أو غيرها. إلا أن غياب المقاييس الكمية لمعرفة القوة النسبية لكل دولة يقلل من عملية التحكم والتيقن في سياسات توازن القوى إضافة إلى ذلك صعوبة التحكم في المتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة في صنع الأحداث مما يكرر نفس الأزمات ولكن بوجوه مختلفة ولاعين جدد.

ثانياً: بريطانيا

منذ العام 2010 استلم حزب المحافظين الحكم في بريطانيا، وألقى وزير الخارجية البريطاني "وليم هيغ" * خطاب سياسة المملكة المتحدة في مبنى وزارة الخارجية بعد مدة وجيزة من استلامه مسؤولية وزارة الخارجية البريطانية في أيار 2010، رسم فيه معالم رؤية جديدة للخارجية البريطانية ودورها في تعزيز مكانة بريطانيا الدولية وحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية في العالم ورسم الخطوط العريضة للسياسة الخارجية للحكومة الحالية (منصور، 2016، ص55).

ودعا السيد هيغ إلى مواجهة تلك التحديات بإعادة النظر في أولويات السياسة الخارجية البريطانية لتنسجم مع ما يشهده العالم من تحولات في مجالات متعددة وتنشيط الدبلوماسية البريطانية لترجمة تلك النظرة الجديدة، ويرى السيد هيغ أن هناك حاجة لتنشيط الدبلوماسية البريطانية باتجاه تعزيز العلاقات الثنائية مع الدول المهمة والمحورية في العالم، تلك التي يترتب على تعزيز العلاقات معها اكتساب فرص ودرء مخاطر وتحقيق مصالح اقتصادية وبسط نفوذ بريطاني أكبر في الساحة الدولية، كالولايات المتحدة التي تشترك مع بريطانيا بالمصالح والثقافة واللغة ودول الاتحاد الأوروبي (سواءً الكبرى منها أو الأقل حجماً) الذي يشكل الميدان الجيوستراتيجي الطبيعي والأقرب لبريطانيا وكذلك الدول ذات الاقتصاد المتنامي كالصين والبرازيل والهند وروسيا ودول جنوب شرق آسيا ودول الخليج العربي (عياصرة، 2013، ص44).

* مواليد 26 مارس - 1961 هو سياسي بريطاني، شغل منصب وزير خارجية المملكة المتحدة منذ 12 مايو 2010 حتى 8 مايو 2015، وهو عضواً في برلمان بلاده منذ انتخابه عام 1989 عن دائرة ريتشموند (يوركشاير)

والأولوية الثاني للسياسة الخارجية البريطانية هي توسيع دائرة نشاط واتصالات الدبلوماسية البريطانية لكي لا تقتصر فقط على القنوات الرسمية مع الدول الأخرى، بل لتتجاوز ذلك إلى قاعدة أوسع، تشمل منظمات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان، وجماعات الضغط، ورجال الأعمال، والأفراد العاديين، من خلال الترويج للغة الانكليزية والقيم والثقافة البريطانية، والإفادة من المكانة المرموقة للمراكز الثقافية والجامعات البريطانية التي يؤمها الآلاف من الطلاب والباحثين من كل أنحاء العالم، وأيضاً من خلال التركيز على تشجيع احترام حقوق الإنسان، وجعل ذلك في صميم أهداف السياسة البريطانية لكي يضمن لها سلطة أخلاقية تضيء على تحركاتها ومواقفها على الصعيد الدولي.

واعترف هيج بأن الحكومة البريطانية غير مهيأة في الوقت الراهن لتنفيذ هذه الإستراتيجية الطموحة، وإنها غير مستعدة لاستغلال الفرص المتاحة للعمل في هذا المجال كما يجب، إذ ينقصها التنظيم المناسب للقيام بتلك المهمة على أكمل وجه، واقترح الوزير خطوات معينة لتنفيذ تلك الإستراتيجية كالأتي (العزاوي، 2013، ص9):

ضرورة إنشاء آلية فعالة لاتخاذ قرارات إستراتيجية، وتنسيق الجهود في مجالات العلاقات الخارجية والأمن والدفاع والتنمية، وكخطوة على هذا الطريق تم إنشاء (مجلس الأمن الوطني) كتشكيل حكومي ذو وزن ثقيل لتنسيق الجهود بين دوائر الحكومة المختلفة في مجال الأمن الوطني.

التركيز على زيادة التعاون والتنسيق بين وزارة الخارجية وزارات الحكومة الأخرى في تنسيق الجهود الدبلوماسية وتلك ذات الطابع الاقتصادي في إطار العلاقات الثنائية لبريطانيا مع دول العالم لتعزيز تلك العلاقات سيما في مجالات التعليم والصحة وشؤون المجتمع المدني والتجارة والأمن والدفاع.

التركيز على الإفادة القصوى من نقاط قوة بريطانيا لتحكيم العلاقات الثنائية مع الدول الأخرى، من قبيل الاحترام الواسع الذي يحظى به نظام التعليم البريطاني عالمياً، أو مواقف القوات البريطانية المسلحة، والدبلوماسية الدفاعية، أو القدرات الاستخباراتية المميزة لبريطانيا.

رفع كفاءة موظفي وزارة الخارجية البريطانية ليقدموا أداءً ينسجم مع الأهداف الإستراتيجية لوزارة الخارجية البريطانية، والسعي لاجتذاب المواهب والخبرات المتميزة للعمل في دوائر الوزارة (بن خليف، 2014، ص90).

المبحث الثاني تطور العلاقات البريطانية الأمريكية

منذ أوائل القرن العشرين أخذت فكرة إمكانية إيجاد علاقة متميزة تجمع بين بريطانيا والولايات المتحدة في الظهور، ثم أخذت هذه الفكرة تنمو وتختمر حتى تبلورت بشكل كبير خلال الحرب العالمية الثانية. ولم يكن التعاون بين الدولتين آنذاك ثمرة لتعاظم خطر قوى المحور فحسب، فقد ساعد على ازدهارها روابط نبعت من اعتبارات أخرى جغرافية وسياسية وثقافية، وهي روابط تفردت بها العلاقة بين الدولتين، ولم يوجد مثيل لها بين قوتين في التاريخ.

فالأمميتين تقعان على جانبي محيط واحد فتغسل مياه المحيط الأطلنطي شواطئهما ولهما نفس الأصل العرقي المشترك والتاريخ المتشابه ولهما لغة واحدة وميراث حضاري وتاريخي متشابه، وترتبطهما روابط قرابة تعود في قدمها إلى السنوات التي كان فيها الساحل الشرقي لأمريكا الشمالية مستعمرات بريطانية. وعلى الرغم من أن العلاقات بينهما ظلت طيلة القرن التاسع عشر أبعد عن إمكانية وصفها بعلاقات ودية، فإن فكرة نشوب حرب بين الدولتين كانت خارج نطاق تفكير ساسة البلدين (يونس، 2016، ص50). وقد أخذت القوة تغلف علاقات الدولتين مع زحف الخطر النازي على أوروبا وبعد أن اكتسحت ألمانيا النازية أمم أوروبا الغربية الواحدة تلو الأخرى، وصمدت بريطانيا وحدها بعد سقوط فرنسا. وقد رأت الولايات المتحدة أن الحرب واقعة لا محالة بينها وبين ألمانيا؛ وأصبح من الأفضل لها أن تستغل بريطانيا كخط دفاع أمامي عن أراضيها، وأن تدعم بريطانيا بكل ما تستطيع ما عدا التورط الفعلي في الحرب. وهنا ظهرت سلسلة من الإجراءات الأمريكية لدعم بريطانيا في صمودها أمام «هتلر» بلغت ذروتها فيما عُرف باسم «قانون الإعارة والتأجير» في مارس 1941 (منصور، 2016، ص43).

وعلى الرغم من الهجمات الألمانية المتكررة على بريطانيا فإن ذلك لم يكن هو السبب وراء دخول الولايات المتحدة الحرب؛ بل كانت حادثة «بيرل هاربر» (ديسمبر 1941) هي التي دفعتها إلى ذلك، فإن دخول الولايات المتحدة الحرب مثل بارقة أمل لبريطانيا في النجاة من الانهيار، وكان فاتحة خير حيث دخلت الدولتان في أقوى علاقات لهما في تاريخهما الحديث، وتحققت بينهما أقصى درجات التعاون الاقتصادي والعسكري بشكل غير مسبوق في التاريخ بين دولتين مستقلتين؛ حيث أنشئت هيئة «رؤساء الأركان المشتركة»، و«هيئة الإنتاج والموارد المشتركة»، وهيئات أخرى تختص بشحنات السفن والعتاد الحربي فضلاً عن التبادل القوي للمعلومات الاستخبارية بشأن تحركات قوات المحور والتعاون في مجال الطاقة الذرية. (بن علوي، 2013، ص55)

ولكن عندما بدأت معالم النصر تلوح في الأفق أخذت الخلافات تشوب التحالف الأنجلو-أمريكي بعد أن أدرك البريطانيون ما آل إليه وضعهم من تحول على الساحة الدولية، فبعد ما يربو على قرن من السيادة العالمية وجد البريطانيون أنفسهم تابعين لشعب كان من قبل خاضعاً لهم، وأصبحت القرارات المصرية بحلول عام 1943 تخرج من واشنطن لا من لندن. كل هذا شكّل جرحاً لكبرياء بريطانيا التي لم تجد مخرجاً منه سوى بإبداء الاستياء تجاه الولايات المتحدة، فظهرت الخلافات بين الدولتين، وكان أهمها ينبع من محاولة بريطانيا أن تفرض على الولايات المتحدة علاقة متكافئة، وهو ما رفضته الولايات المتحدة التي قامت على العكس من ذلك باستغلال ضائقة بريطانيا الاقتصادية لتحصل لنفسها على مزايا جمّة على حساب القوة البريطانية المتدهورة خاصة فيما يتعلق بهذا الجانب (سليم، 2001، ص16).

وكذلك فقد بدا لبريطانيا سعي الرئيس الأمريكي «روزفلت»، بعد ما حققه السوفييت من انتصارات خاصة في «ستالنجراد» (يناير 1943)، إلى الحصول على ثقة السوفييت ليحقق هدفاً هاماً ألا وهو دخول السوفييت إلى جانبه في معركة المحيط الهادي. وفي مواجهة ذلك كانت بريطانيا ترى في تعاضم القوة السوفيتية خطراً عليها خاصة إذا ما انتهت الحرب وعادت الولايات المتحدة إلى عزلتها التقليدية وتركت بريطانيا وحدها في مواجهة السوفييت. ولكن عبثاً حاولت بريطانيا إقناع الولايات المتحدة بذلك. (بن خليف، 2014، ص55)

وعلى هذا النحو فقد شاب هذه العلاقة تناقضات غريبة وخلافات زاد منها مشاعر الارتباب الأمريكية تجاه الميول الاشتراكية لحكومة العمال البريطانية التي تولت الحكم في يوليو 1945، كذلك استمرار وجود النزعة الاستعمارية البريطانية، كما شعرت الولايات المتحدة أن بريطانيا تسعى إلى استعادة المستعمرات التي استولت عليها اليابان؛ بل سعت كذلك إلى بسط سيطرتها على المستعمرات التي كانت لدول الأعداء، وأحياناً ما كانت ترغب في تحقيق ذلك عن طريق استغلال القوة الأمريكية ذاتها. وهكذا أخذت العلاقات البريطانية- الأمريكية تتدهور مع نهاية الحرب خاصة مع قرار واشنطن إلغاء العمل بقانون الإعارة والتأجير، والتفكيك السريع للهيئات المشتركة التي أنشئت زمن الحرب. والشروط الثقيلة لاتفاقية القرض الإنجليزي- الأمريكي (ديسمبر 1945) وصدور قانون «مكماهون» عام 1946 الذي قوض الاتفاقيات السابقة والخاصة بالتعاون الأنجلو- أمريكي في فترة ما بعد الحرب في مجال الطاقة الذرية (الشلي، 2000، ص 83).

وقد واكب هذا التدهور الذي أصاب علاقات الدولتين صعود نجم الاتحاد السوفيتي وسعيه الحثيث إلى بسط سيطرته على بلدان أوروبا الشرقية ليقوم حول حدوده سياجاً أمنياً وليمضن سيطرة حكومات شيوعية على مقاليد الأمور في تلك الدول، وهنا ظهرت الحاجة الماسة إلى أن يسمو التعاون فوق الخلافات الحادة وأن يتم إحياء التحالف الأنجلو- أمريكي.

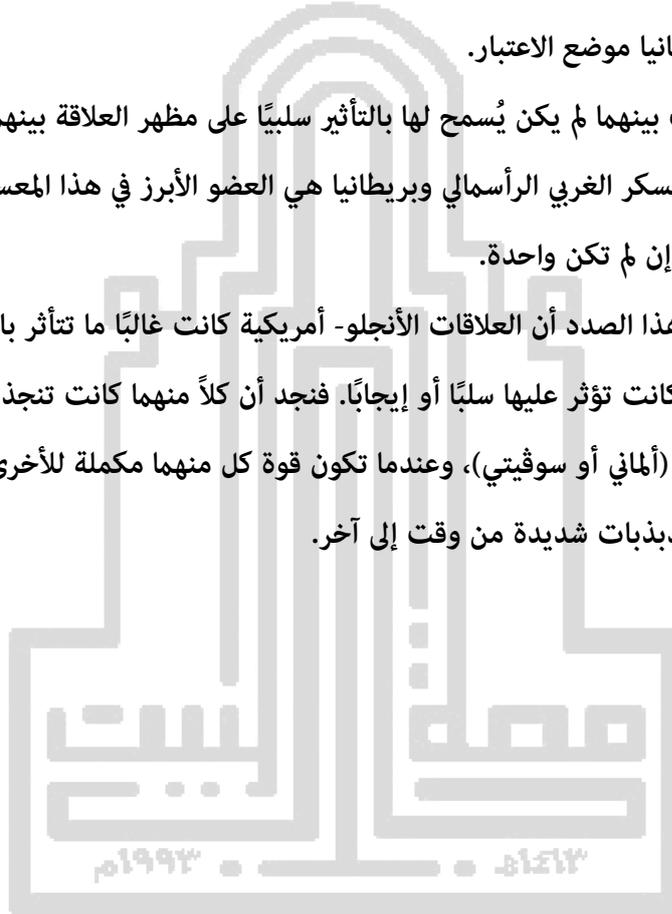
وقد التقت مصالح بريطانيا الخاصة بتعاون الولايات المتحدة معها لمواجهة القوة السوفيتية المتصاعدة والتي هددت توازن القوى في أوروبا، مع عزم الولايات المتحدة على التصدي للخطر السوفيتي الذي هدد آمالها التي منت نفسها بها في عالم ما بعد الحرب، والتي تمثلت في اتباع سياسة «الباب المفتوح» وحرية التجارة العالمية، ووجدت في التوغل الشيوعي ما يقوض آمالها تلك. وهكذا وشيئاً فشيئاً أصبحت الولايات المتحدة خليفة بريطانيا في الحفاظ على توازن القوى الأوروبية في مواجهة تصاعد القوة السوفيتية، وانتهى إليها هذا الدور نهاية سلمية مما أوضح أن المصلحة الأمريكية والبريطانية مصلحة واحدة. ولأن منطق توزيع القوى الدولية قضى- عن قصد أو بدون قصد- بأن تحمل الولايات المتحدة منذ عام 1947 التزامات بريطانيا في العالم وأصبحت بريطانيا فيما بعد هي صاحبة الدور البارز في تنظيم الاستجابة الأوروبية للمشروعات الاقتصادية الأمريكية التي كان هدفها الأول دعم الاقتصاد الأمريكي (المصري، 2014، ص 16)

ولم يكن ما سبق يعني انتهاء الخلافات بين الدولتين فقد ظهرت العديد من الخلافات أهمها موقف الولايات المتحدة من مسألة المشاركة البريطانية القوية بل والزعامة البريطانية لمشروعات الوحدة الأوروبية الفيدرالية في مقابل تفضيل بريطانيا لوحدة أطلنطية تجمعها بالولايات المتحدة وكذلك ظهور عدد من نقاط الخلاف بشأن قضايا الشرقين الأقصى والأوسط، التي أكدت عدة أمور هامة (يونس، 2016، ص70):

أولها : أن الخلاف كان نابغاً من نظرة كل منهما لتلك القضايا من وجهة نظر مصالحها القومية. ثانيها : أن معظم تلك القضايا كانت تُسوى طبقاً لوجهة النظر الأمريكية بينما كان القليل جداً هو الذي يضع وجهات نظر بريطانيا موضع الاعتبار.

وأخيراً : فإن الخلافات بينهما لم يكن يُسمح لها بالتأثير سلبياً على مظهر العلاقة بينهما لأن الولايات المتحدة هي زعيمة المعسكر الغربي الرأسمالي وبريطانيا هي العضو الأبرز في هذا المعسكر وفي النهاية فإن المصلحة كانت متقاربة إن لم تكن واحدة.

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن العلاقات الأنجلو- أمريكية كانت غالباً ما تتأثر بالمجرى العام للعلاقات الدولية التي كانت تؤثر عليها سلباً أو إيجاباً. فنجد أن كلاً منهما كانت تنجذب إلى الأخرى عندما يلوح تهديد عام (ألماني أو سوفيتي)، وعندما تكون قوة كل منهما مكتملة للأخرى مما أدى إلى أن يشوب تلك العلاقات تذبذبات شديدة من وقت إلى آخر.



الفصل الخامس

حقيقة الموقف الأمريكي والبريطاني من وحدة دول الاتحاد الاوروي

تشكل العلاقات الأطلسية بين أمريكا وبريطانيا والاتحاد الأوروبي عاملاً أساسياً في منظومة العلاقات الدولية. فعلى الرغم من التحدي الناتج عن صعود بعض القوى مثل الصين، الهند، البرازيل وروسيا، ما تزال كل من أمريكا والاتحاد يشكلان الفاعلين الأساسيين الاقتصاديين على الساحة الدولية، ويمتد تأثيرهما إلى مختلف مؤسسات النظام العالمي بما فيها المجال العسكري (جان، 2010، ص33)

وقد شكلت العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا قاعدة أساسية للتعاون المشترك. وارتبط التكامل الأوروبي مع إعادة البناء من خلال مشروع مارشال في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين. فالمشروع الأوروبي ارتبط بالاقتصاد العالمي الغربي خلال الحرب الباردة، والعملة في القرن الحادي والعشرين. وارتبط الاتحاد الأوروبي وأمريكا تاريخياً عبر الاستثمارات والتجارة منذ بداية القرن العشرين، وتطورت هذه العلاقات مع تطور التحالف الغربي وتوسعه في خمسينيات القرن العشرين وما بعدها.

وعليه سيتم تناول هذا الفصل من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: دول الاتحاد الاوروي.

المبحث الثاني: مواقف أمريكا وبريطانيا تجاه دول الاتحاد الاوروي ومستقبل هذه العلاقات.



المبحث الأول دول الاتحاد الأوروبي

عرف "قاموس هيرتاج الأميركي" الاتحاد الأوروبي بأنه "اتحاد اقتصادي وسياسي أنشئ في العام 1993 بعد التصديق على معاهدة ماستريخت على أيدي أفراد من الجماعة الأوروبية، وتوسع منذ ذلك الحين ليشمل العديد من دول وسط وشرق أوروبا. وتوسعت نشاطات الاتحاد الأوروبي السياسية والاقتصادية، وبخاصة في مجال السياسة الخارجية والأمنية، وإنشاء البنك المركزي الأوروبي".

ويواجه الاتحاد الأوروبي العديد من التحديات والتي تتمثل فيما يلي (منصور، 2016، ص60):

أولاً: التحديات الداخلية

التحدي الأول في الاتحاد الأوروبي يمثل ضعف تحقيق "توافق أدنى" في الآراء بين الدول الأعضاء، وخلق التماسك والتعاون داخل الكتلة من جهة، وفي صوغ استراتيجية مناسبة وشاملة من ناحية أخرى، وإعداد استراتيجية من شأنها أن تدمج الأدوات والمتطلبات الخارجية والسياسة الأمنية المشتركة، فضلاً عن الأمن المشترك وسياسات الدفاع (CSDP) والاستفادة منها في وقت واحد، وعلى المستوى التنظيمي ودائرة العمل الخارجي التي ترأسها "كاثرين أشتون"، تفتقر هذه الدائرة إلى الهيكلية اللازمة والآليات للقيام بإدارة الشؤون الخارجية والسياسة الأمنية المشتركة وتسير بها قدماً نحو المستقبل، على الرغم من تمكن أشتون من القيام بدور فعال نسبياً في عملية السياسة الخارجية واتخاذ القرار داخل الاتحاد الأوروبي، وبشكل موازي، ما يزال الاتحاد الأوروبي في المراحل الأولى من تطويره سياسة الدفاع المشتركة CSDP. (Behr, 2011, p.12).

أما التحدي الثاني للاتحاد الأوروبي، فيتمثل في "تضارب المصالح" بين الدول الأعضاء، وتفضيل المصالح الوطنية الخاصة على المصالح العامة للاتحاد؛ والمثال النموذجي لهذا الصراع هو الفرق بين سياسة بريطانيا وفرنسا ومواقفها من جهة، وألمانيا ودول أوروبية أخرى بشأن الحرب في ليبيا من جهة أخرى، والتحدي الثالث لدول الاتحاد الأوروبي يتمثل بافتقار هذا الأخير إلى الوصول إلى الوسائل الضرورية والمناسبة لتنفيذ برنامجها؛ فعلى سبيل المثال، لم تتمكن "سياسة الجوار" ومبادرة "الاتحاد من أجل المتوسط" من تحقيق الأهداف التي وضعها الاتحاد الأوروبي (Kalifa, 2012, p 17).

بهذا يتضح لنا أن سياسة الاتحاد الأوروبي تفتقر إلى الحوافز الحقيقية والكافية، وأنها لا تقدم نظرة تنظيمية لأي نوع من التعاون، ولا تحدد ما هي الواجبات والالتزامات الخارجية المشتركة وسياسة الأمن، وعملية التحول الديمقراطي والوفاء في مساعدة بلدان المنطقة (CSS Analysen, 2011, p.13).

والتحدي الرابع، أيضاً، هو الوضع المالي الصعب في الاتحاد الأوروبي الذي من شأنه أن يمنع الاتحاد الأوروبي من إنشاء صندوق لدعم دول الربيع العربي للاعتبارات الأمنية والإستراتيجية، وهذا جزء مهم لتفسير تأخر استجابة الاتحاد الأوروبي. والحقيقة، أن كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي لها مصالحها الخاصة، فيما يتعلق بالمنطقة العربية، وقد تجلّى هذا في عدم إشتراك دول الاتحاد الأوروبي في ردة فعل موحدة، حيث المصالح والعلاقات السابقة مع الانظمة الدكتاتورية بمختلف الدول العربية أثرت في عملية صنع القرار على مستوى الاتحاد الأوروبي.

التحدي الخامس والأخير، هناك اعتبارات الأمن الإستراتيجي: إذ أن نهج الاتحاد الأوروبي السابق تجاه المنطقة العربية قبل العام 2011 أجهد الاتحاد الأوروبي على المستوى المالي، من خلال التركيز على قضايا الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان. وتمثل هذه الأدوات الوسائل غير العسكرية للتعامل مع العديد من التهديدات الأمنية المنبثقة عن المنطقة العربية، وهذه العوامل ذاتها كانت السبب في جعل الاتحاد الأوروبي يعمل بطريقة غير متماسكة أو منظمة، الأمر الذي ساهم بتأخير ردود فعله إزاء بلدان "الربيع العربي" (Kalifa, 2012, p.19).

ثانياً: التحديات الخارجية

أما التحديات الرئيسية الخارجة للاتحاد الأوروبي فقد تمثلت في مكافحة الهجرة الخارجية، والعمل ضد الإرهاب والجريمة المنظمة، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وعدد من النزاعات الإقليمية، بما في ذلك الصراع العربي الإسرائيلي، التي ما تزال قائمة.

وهناك التحديات في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، والأمن والسياسة؛ وهي عوامل أساسية متأثرة بتأثير الجغرافيا والتواصل مع المنطقة، والعلاقات التاريخية والثقافية العميقة بين الاتحاد الأوروبي والعالم العربي. والاتحاد الأوروبي مضطر لتتبع الأحداث التي تقع على الضفة الأخرى من المتوسط، مع درجة عالية من الحساسية، لأن الآثار المترتبة على التطورات فيها ذات أهمية حيوية بالنسبة له، لذا فإن الاتحاد الأوروبي يسعى لمراجعة سياساته ووسائل تنفيذها باستمرار (Assebur, 2011, p.45).

ومع الثورات التي تجتاح المنطقة العربية، هناك مخاوف أمنية لم تتلاشى بل هي في استمرار أكثر من ذي قبل في العلاقات الأوروبية العربية، وعليه، هناك ثلاثة اهتمامات لبعض بلدان الاتحاد تتجلى فيها، بشكل خاص، سياسة الجوار الأوروبية (ENP) هي:

أولاً: تدفق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين وفقاً لتقارير المفوضية الأوروبية، تمكن أكثر من عشرين ألف مهاجر معظمهم من تونس، وبنسبة أقل من بلدان إفريقية أخرى، من الدخول إلى الاتحاد الأوروبي بشكل غير شرعي، والوصول إلى شواطئ إيطاليا ومالطا (EC,2011). ولهذا السبب، شابت العلاقات بين إيطاليا وغيرها من أعضاء الاتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا خلافات. إذ أدت هذه الهجرات بالعديد من زعماء الاتحاد الأوروبي إلى تبني موقف دفاعي من الثورات العربية لكي لا يزداد التدفق إلى البلدان الأوروبية، والضغط من أجل تشديد الرقابة على الهجرة بما في ذلك مناقشة جادة للعودة عن اتفاق "الشنغن" * لإعادة ضوابط الحدود بين دول الاتحاد الأوروبي (Banks,2011, p.11).

* (اتفاقية شينجن) أو نكتب شينغن، وفي لغات أوروبا الغربية (Schengen): وقعها بعض البلدان الأوروبية وتسمح بإلغاء عمليات المراقبة على الحدود بين البلدان المشاركة كما تتضمن أحكاماً بشأن سياسة مشتركة بشأن الدخول المؤقت للأشخاص (بما فيها تأشيرة شينجن)، بمواعمه بمراقبة الحدود الخارجية، والشرطة عبر الحدود [1][2][3]. بمقترنها معاهدة امستردام، والاتفاق نفسه وجميع المقررات التي سن على أساسها تم تنفيذها في قانون الاتحاد الأوروبي. وتسمى على اسم شينجن، لوكسمبرغ.

وعلى الرغم من تقديم الاتحاد الأوروبي مبلغ (100 مليون) يورو لدول "الربيع العربي" كمساعدة إنسانية استثنائية، إلا أنه لا يزال عاجزاً عن الاستجابة لهذه الأزمة، وأن هذه الاموال ليست مصممة للاستجابة لحالات الأزمات والطوارئ، وفقاً لمسؤولين في الاتحاد الأوروبي، الذين قالو أن الموارد المالية المتاحة في إطار التضامن وإدارة تدفقات الهجرة والبرنامج العام غير كافية للرد على كل طلبات المساعدة؛ إذ لا يمكن توفير هذه الأموال والحصول عليها بسهولة، وأنها موضوعة للحاجة لحالات التي تكون فيها الدول مستقرة وليست في حالة الطوارئ، وأن حجم المشاكل يتجاوز إلى حد كبير يتجاوز الامكانيات المتاحة، 2011، (EC, p.3).

الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء ذات الصلة، تنص على إعطاء الأولوية للتعاون في مجال الهجرة والإرهاب مع الشركاء في دول "الربيع العربي" وخاصة الشمال الأفريقي وتفضيله على اعتبارات حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي، بعد إطلاق سياسة الجوار الأوروبية في العام 2004، وتمويل المساعدات لمشاريع تهدف إلى الحد من الهجرة غير الشرعية ومكافحة الإرهاب، ومن الأمثلة على ذلك تخصيص (40 مليون) يورو لمثل هذا البرنامج، وهناك معاهدة بين إيطاليا وليبيا في العام 2008، كما وصفها آنا غوميز Gomes Ana عضو اللجنة الفرعية للبرلمان الأوروبي عن الأمن والدفاع، ولجنة الشؤون الخارجية بمعاهدة الصداقة (Kalifa,2012, p.21).

بالإضافة إلى صعوبة الظروف الاقتصادية القائمة والمرحلة الانتقالية التي تمر بها البلدان التي تعرضت للثورات، التي ترجع أساساً إلى الانخفاض الحاد في السياحة وانسحاب كثير من المستثمرين فقد اشارت بالمقابل أوروبا استراتيجية أوروبا (2020) واحدة من التحديات الاقتصادية الأكثر إلحاحاً التي تواجهها أوروبا هي الحاجة إلى معالجة الانخفاض في عدد السكان العاملين عملها إلى جانب النقص الحاد في المهارات المتوقعة في قطاعات معينة، يمكن أن يؤثر سوء إدارة الهجرة في التماسك الاجتماعي، وثقة المواطنين في منطقة التنقل الحر دون حدود داخلية (EC,2011, p.4).

ثانياً: مخاوف زيادة الطاقة

تتراوح واردات النفط في أوروبا 36.3 %، وخلال العقد الماضي، وكانت الدول الأوروبية تعتمد، بشكل متزايد، على الغاز الرخيص نسبياً من شمال إفريقيا؛ ليبيا؛ والجزائر؛ ومصر؛ وكمثال على ذلك فإن إيطاليا تعتمد إلى حد كبير، على واردات الغاز من ليبيا، عبر خط أنابيب نقل يبلغ طوله 520 كم افتتحه رئيس وزراء إيطاليا "سيلفيو برلسكوني"* والرئيس الليبي معمر القذافي القذافي في العام 2004، ومنذ ذلك الحين، وهو يعد أكبر مورد لإيطاليا من النفط والغاز، والجزائر توفر وحدها أكثر من نصف الغاز غير الأوروبي الذي يذهب إلى أوروبا من خلال خطوط أنابيب الغاز عبر المتوسط. ويشكل الاتحاد الأوروبي ثالث أكبر مورد للغاز الخارجي، بعد روسيا والنرويج؛ ويساعد على تأمين وصول مصادر الطاقة في الحفاظ على استقرار الأسعار، ويمثل عنصراً مهماً في أمن الطاقة في أوروبا وعلاقتها العربية (Dieckhoner&Lochner,2011, p. 22).

ان هذه الحقائق توضح أن إيطاليا ينتابها قلق من اضطراب في نقل الغاز من ليبيا عبر خط الانابيب اليها، وهذه المخاوف ليست مقتصرة على إيطاليا لوحدها بل هو شعور ينتاب العديد من الدول الأوروبية من أن احتمالية انتشار الثورات العربية إلى الجزائر أو حتى إلى الخليج، سيؤدي إلى مشاكل في الطاقة في بلدانها. وهذا الاحتمال صحيح، حتى بالنسبة للبلدان الأوروبية التي تستورد معظم نفطها والغاز من خارج منطقة الشرق الأوسط، مثل ألمانيا، حيث أن تعطل إنتاج النفط والغاز أو عدم الاستقرار في أسعارهما في منطقة الشرق الأوسط سيؤثر على السوق الدولية بشكل عام ، أي أن الاضطرابات المؤيدة للديمقراطية يمكن أن تمتد أيضاً إلى الدول لغنية بالنفط وخاصة المملكة العربية السعودية، ويتوقع الخبراء أن تصل أسعار النفط ارتفاعات يمكن أن تكون لها آثار كارثية على النمو والعمالة في الاتحاد الأوروبي (Dohmen.2011, p. 26).

* ولد سيلفيو برلسكوني (بالإيطالية) (Silvio Berlusconi؛ في 29) سبتمبر (-1936 في ميلان ، وهو سياسي ورجل أعمال إيطالي ويُلقب باسم "الفارس" بسبب التكريم الذي حصل عليه في عام 1977 من قبل الرئيس جيوفاني ليوني كفارس للعمل والذي تخلى عنه في عام 2014 . في عام 1975 قام بإنشاء شركة فينفيست Fininvest ، وفي عام 1993 أنشأ شركة إنتاج الوسائط المتعددة ميدياست. Mediaset

وقد تحققت مخاوف الأوروبيين عندما سبب تباطؤ الإنتاج في ليبيا ارتفاع أسعار الغاز في ألمانيا من 1,49 يورو إلى 1,57 يورو للمتر المكعب الواحد في كانون الثاني/يناير 2011، وبصرف النظر عن الطاقة والاستثمارات في الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA، وتحديدًا في منطقة الخليج العربي فقد كانت اسعارها ترتفع على مدى العقد الماضي وفقا لتوماس باخ Thomas Bach رئيس الغرفة الألمانية العربية للتجارة والصناعة، بالمقابل، كان حجم التجارة بين الجانبين تضاعف خلال العقد الماضي إذ وصل إلى (16980 مليون يورو، وفي العام 2010 كان أكثر من نصف التجارة لألمانيا مع الدول العربية. لذلك، فإن مسألة الطاقة تدل على أن اعتبارات الاستقرار وأمن الطاقة أمران مهمان في العلاقات العربية- الأوروبية (De Sybel, 2011, p.7).

ثالثاً: الموقف البريطاني الأمريكي تجاه دول الاتحاد الأوروبي:

يتألف الاتحاد الأوروبي ومؤسساته من نظام متعدد القوى ومعقد، يقوم على ضبط السياسات الوطنية "وهو ما انعكس على تطور السياسة الأوروبية المشتركة وبلورة المواقف المشتركة والتحركات التي تقوم على الإجماع وتقدم لنا ثقافة المستويات الحكومية المتعددة تحليلاً منطقياً حول العلاقة المعقدة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومؤسسات الاتحاد من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من جهة أخرى وتدرج آليات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي عبر مستويات تبدأ بالحكومات - القومية، ثم تنتقل إلى المستوى الفوق قومي. ولهذا دور كبير في التأثير في سياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية، وليس من المفاجئ حتمية دخول التأثير الأمريكي "في عدد مختلف من مستويات صنع سياسات الاتحاد الأوروبي، وذلك عبر (يونس، 2016، ص77):

العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، إذ تؤدي المفاوضات الأوروبية (وهي الجهاز التنفيذي للاتحاد الأوروبي) الدور الأساس في صنع السياسات الاقتصادية الخارجية .

احتفاظ الدول الأعضاء في الاتحاد بعلاقات اقتصادية ثنائية مميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية . وجود العديد من الشركات الأمريكية الكبرى في أوروبا التي تملك وسائل للضغط على الحكومات الأوروبية، ما يجعلها ورقة رابحة تستخدمها أمريكا للضغط على الأوروبيين في مجالات السياسة الدولية، ومن ثم ينظر إلى الولايات المتحدة كشريك مباشر في آليات عمل النظام متعدد المستويات للاتحاد الأوروبي.

وفي مجال صنع القرار على مستوى السياسة الخارجية، نجد أن الصلاحيات والسلطات موزعة على أكثر من مؤسسة حكومية في أمريكا، والتي ليس من الممكن التوافق فيما بينها على مواقف مشتركة حيال الاتحاد الأوروبي، وهذا مانسميه بـ"الفيدرالية التعاونية"، التي تكون فيها السلطات والصلاحيات موزعة ويتم التعامل بها بين مختلف المستويات، وهو ما يميز بنية السياسة الخارجية الأمريكية فتوزيع السلطات يؤثر في قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في العلاقات الدولية. أما بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي فليس من المعروف بالتحديد إلى أي مدى يؤثر في الاقتصاد المحلي الأمريكي وعمليات صنع القرار في السياسة الأمريكية. وبعد كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بشكل متزايد فاعلين أساسيين في النظام الأمني الدولي. ويتم التفاعل بين الجانبين الأوروبي والأمريكي عبر العديد من القنوات، أهمها على الصعيد العالمي: عبر المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية. على صعيد الدبلوماسية الدولية : ترتبط الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي عبر شبكة من المنتديات الدبلوماسية مثل، مجموعة الاتحاد الأوروبي 3+3 والمختصة بتسوية الملف النووي الإيراني، مجموعة الرباعية في الشرق الأوسط والثلاثية في البلقان (جان، 2010، ص50).

المبحث الثاني مواقف أمريكا وبريطانيا تجاه دول الاتحاد الاوروي ومستقبل هذه العلاقات.

في ظل المرحلة الراهنة من مراحل تطور عملية التكامل والإندماج الأوروبي، يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات مختلفة لصنع وتنفيذ السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي (عبدالعاطي، 2011، ص16) :

الأول: يتعلق بالمجالات التي يمارس الإتحاد الأوروبي بشأنها " سياسة خارجية موحدة" يديرها منفردا نيابة عن جميع الدول الأعضاء ولحسابهم، ومن خلال مؤسسات مشتركة تحل محل الدول وتمثلها على الصعيد الدبلوماسي الخارجي. وتشمل تلك المجالات في الوقت الراهن الأمور ذات الصلة بالتجارة الدولية والصيد البحري.

الثاني: يتعلق بالمجالات التي يمارس الإتحاد الأوروبي بشأنها " سياسة خارجية مشتركة" يديرها بالتعاون مع الدول الأعضاء وبالتنسيق بينها ولا تتخلى الدول عن صلاحياتها بالكامل في هذه المجالات، لتعهد بها للإتحاد كي يديرها هو منفردا باسمها ولحسابها، لكنها إما أن تتقاسم معه هذه الصلاحيات، أو تحتفظ بها لنفسها مع الإلتزام بضوابط وقيود تحددها المؤسسات التكاملية. وتشمل هذه المجالات أمور كثيرة يتسع نطاقها باستمرار حتى أصبحت تغطي في الوقت الراهن معظم مجالات السياسة الخارجية والأمن.

الثالث: يتعلق بالمجالات التي يتك أمر إدارتها بالكامل للدول الأعضاء دونما تدخل من جانب الإتحاد الأوروبي. ومن البديهي أن يضيق نطاق هذه المجالات ويتآكل على نحو مطرد مع اتساع نطاق المجالات التي يشملها المستويان الأول والثاني. وتجدد الإشارة إلى أن الإتحاد الأوروبي أصبح يدير شبكة من العلاقات المؤسسية مع دول العالم لم تكف عن الاتساع حتى أصبحت تشمل الآن معظم، إن لم يكن جميع، دول العالم والمنظمات الدولية والإقليمية. تأخذ السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي صورا أو أشكالاً عدة أهمها: (الاستراتيجيات المشتركة، والعمليات المشتركة والمواقف المشتركة) تعكس وجود أرضية مشتركة بين الدول الأعضاء

1- الاستراتيجيات المشتركة (العيسى، 2003، ص15)

تصلح لتكوين رؤية واضحة ومحددة المعالم لعلاقة استراتيجية يراد لها أن تربط بين الإتحاد الأوروبي وبين دولة أو مجموعة من الدول تحتل مكانة خاصة على قائمة أولوياته لأسباب تتعلق بمصالح سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو غيرها، مثل: الاستراتيجية المشتركة مع روسيا والاستراتيجية المشتركة مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط

٢. العمليات المشتركة. هي عمليات ميدانية قد يضطر الإتحاد الأوروبي ويطلب منه القيام به بمفرده أو بالتعاون مع دول ومنظمات أو تجمعات دولية أخرى في أوقات الأزمات أو الكوارث الطبيعية. وقد تأخذ هذه العمليات شكل تقديم الاغاثة الانسانية أو المشاركة في قوات حفظ السلام أو المشاركة في الاشراف على الانتخابات وغيرها.

٣. المواقف المشتركة: هي مواقف تعكس وجهة نظر الإتحاد الأوروب ورؤيته لقضايا دولية يرى أن من واجبه أن يحدد موقفاً بشأنها. وقد تصدر هذه المواقف على شكل بيان مشترك يصدر عن القمة أو عن مجلس الوزراء أو عن الممثل الأعلى للسياسة الخارجية، أو يعكسه إعلان موقف أو تصويت مشترك داخل المنظمات الدولية أو الإقليمية المعنية.

وبحسب رأي بعض الباحثين إن أوروبا تساهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية أكثر من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، بل وتقوم بذلك بشكل أكثر تألقاً فالولايات المتحدة تنظر إلى القوة بمنظور عسكري وهي بذلك تخلط بين الحضور المادي والنفوذ، وبخلاف ذلك يعد الإتحاد الأوروبي أكبر مانح للمساعدات التي تمنح للدول الفقيرة، وتقدر قيمة مساعداتها ضعف ما تمنحه الولايات المتحدة. وأكثر من ذلك، يعد الإتحاد الأوروبي أكبر مستورد للسلع الزراعية من الدول النامية، موسعاً بذلك من مجال نفوذه في المناطق غير المستقرة، وباستخدامه موارد القوة بشكلها المرن) النفوذ الاقتصادي والثقافي (خفت لديه الحاجة لاستخدام القوة القهرية). (ياغي، 2001، ص44)

من جهة أخرى، وتأييداً لتلك الرؤية فإن الدور الإنساني للاتحاد الأوروبي أحرز تطوراً كبيراً، وبات يشكل حالياً، جانبا مهماً من سياساته الخارجية. ويتم تنسيق وتنظيم هذا النشاط من قبل التي تتولى تقديم المساعدات الإنسانية، (ECHO) وزارة المساعدات الإنسانية في الاتحاد الأوروبي حالياً، (ECHO) لضحايا الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة. وتعد وزارة المساعدات الإنسانية أكبر متبرع في العالم للمساعدات الإنسانية. ويتم توزيع المساعدات الإنسانية التي تقدمها وزارة بالتعاون مع الشركاء المتمثلين بوكالات تابعة (ECHO) المساعدات الإنسانية في الاتحاد الأوروبي وأطباء بلا حدود، (Oxfam) للأمم المتحدة، وأكثر من (170) منظمة غير حكومية، مثل أوكسفام وهيئات دولية أخرى (نافعة، 2004، ص60).

وهناك العديد من المعوقات التي تواجه السياسة الخارجية البريطانية والأمريكية تجاه دول الاتحاد الأوروبي تتمثل في (يونس، 2016، ص47):

- 1- اختلاف الرأي العام الأمريكي - الأوروبي في مجال السياسة الخارجية والتعاون الدولي: أظهر مسح أجري في عام 2001 من قبل مجلس شيكاغو، الاختلافات بين الأمريكيين والأوروبيين في مسائل تتعلق بالسياسة الخارجية.
- 2- اختلاف السياسات الأمريكية- الأوروبية في دعم الاتفاقات الدولية: بالمقارنة بين الالتزام الأمريكي والأوروبي.
- 3- نقص الفهم الأمريكي للاتحاد الأوروبي ودوره: وهو مضمون تقرير مجلس اللوردات البريطاني في عام 2003، وجاء في التقرير أن الاتحاد الأوروبي أخفق في الدفاع عن نهج سياسته الخارجية الخاصة. وأقر التقرير بوجود نقص مؤلم في الفهم الأمريكي حول ماهية الاتحاد الأوروبي ودوره وما يستطيع تقديمه. ونلاحظ من خلال المقارنة بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا وبريطانيا وجود اختلاف في الدوافع حيال معظم القضايا الدولية، فعلى سبيل المثال، تختلف الأهداف بين الجانبين من العلاقة مع روسيا، فأمریکا: تستند بعلاقتها مع روسيا إلى ثلاثة أهداف وهي (منصور، 2016، ص55):

أ- التعاون الكبير والسريع لحل المشكلة النووية الإيرانية

ب- الحاجة إلى طرق بربية إضافية لنقل المعدات إلى أفغانستان لدعم وجودها العسكري

ج- استخدام المدخل التعددي في توطيد نظام منع الانتشار النووي ونزع السلاح .

أما الاتحاد الأوروبي، فأهم أهدافه من العلاقة مع روسيا :

أ- الطاقة .

ب- علاقة الجوار المشترك بين الجانبين، ولاسيما أن معظم الدول المجاورة لروسيا هي أعضاء في الاتحاد

أو تستعد للانضمام إليه . وتختلف الأولويات بين الجانبين الأمريكي والأوروبي، فبينما تشكل الأولويات

الأهم بالنسبة للاتحاد الأوروبي تسوية الصراع في الشرق الأوسط -العلاقة مع روسيا والبلقان-التغير

المناخي، فإن أهم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية هي أفغانستان .

4- نزع السلاح ومنع الانتشار النووي -إيران - الصين -الشرق الأوسط (الشكوك الأمريكية حول معاهدة

لشبونة الإصلاحية :ويلخص الأمريكيون مخاوفهم من اتفاقية لشبونة في النقاط الآتية (علوي، 2013،

ص 77) :

أ- إن المصادقة على معاهدة لشبونة الإصلاحية، جعلت أوروبا أقرب إلى وجهة النظر الفرنسية التي

ترغب بأوروبا الأكثر تكاملاً وأمناً، وتبتعد أكثر عن وجهة النظر البريطانية التي ترى في الاتحاد الأوروبي

منطقة تجارة حرة

ب- ستضعف هذه المعاهدة موقع الناتو في منظومة العلاقات الأطلسية

ت- الإضرار بالمصالح الأمريكية التي تتعزز عبر العمل والتأثير في القرارات على المستوى الوطني عند

صناعتها في الدول الوطنية، أما ضمن الاتحاد الأوروبي فهناك عدم قدرة على التأثير الأمريكي في صناعة

القرار. يقول "هنري كيسنجر" : "استبدال الحلفاء الأوروبيين الفرديين بالسياسة الخارجية الموحدة

للإتحاد الأوروبي، سيعني حتماً ولو بدون قصد، أن المصالح الأمريكية ستضيع في العديد من المناقشات

الهامة " ويتابع : "عندما تتعامل أمريكا مع الدول الأوروبية بشكل منفرد، فإنها تمتلك إمكانية الاستشارة

في مراحل عدة وأن تكون وجهة نظرها مسموعة قبل اتخاذ القرار. ولكن التعامل مع الإتحاد الأوروبي

سيؤدي إلى استثنائها من مرحلة صنع القرار وتتفاعل فقط بعد حصول الحدث ، وتساعد الانفصال بين

أمريكا وأوروبا 44 مؤسسة هو أمر يتعزز"

ث- توجد أهمية التريث حول الموقف الأمريكي من مستقبل التكامل الأوروبي.

ج- يرى جون بولتون "أن معاهدة لشبونة تهدد العلاقات الخاصة بين بريطانيا وأمريكا وسيمنح هذا الاتفاق سلطة بلا حدود لمؤسسات بروكسل لصناعة القرار، وبدون سلطة ديمقراطية للشعب". "فبريطانيا اليوم في ظل اتفاقية لشبونة عاجزة عن العمل مع أمريكا بشكل منفرد.
5- تعامل الولايات المتحدة مع الدول الأعضاء في الاتحاد فرادى.

ويتجلى الموقف الأمريكي من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بالآتي (عابدين، 2011، ص12):

قد يوجه قرار بريطانيا الانسحاب من الاتحاد الأوروبي سلسلة من الصدمات لعلاقتها الخاصة مع أمريكا مما يثير تساؤلات بشأن استعداد لندن وقدرتها على دعم الجهود التي تقودها الولايات المتحدة في الأزمات الدولية بدءاً من الشرق الأوسط وانتهاءً بأوكرانيا.

ويقول محللون ودبلوماسيون سابقون إن خسارة أقوى صوت مساند للولايات المتحدة في الاتحاد الأوروبي بسبب خروج بريطانيا يهدد بإضعاف تأثير واشنطن في دوائر صنع القرار الأوروبية ويقوي في المقابل موقف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ويشجعه على المزيد من التحدي للغرب.

كما يزيد الاستفتاء الذي أجري يوم الخميس ويرى على نطاق واسع بوصفه انعكاساً لمواطني تزيد لديهم نزعة القومية والاهتمام بالشؤون المحلية من مخاطر الانقسام داخل المملكة المتحدة نفسها مما قد يقلل أكثر من دورها وتأثيرها في الشؤون الدولية.

ومن شأن خروج بريطانيا - الذي لن يسري فوراً ويجب أن يمر بمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي - أن يطرح على الرئيس الأمريكي القادم معضلة عما إذا كان عليه التحول نحو شركاء أوروبيين أساسيين آخرين مثل ألمانيا وفرنسا بما يقلل بالضرورة من الروابط الخاصة التي جمعت أمريكا بلندن منذ الحرب العالمية الثانية.

أما السبب الرئيس وراء اهتمام أمريكا من بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي فيتجلى فيما يلي (عياصرة،

2013، ص6):

من المؤكد أن بالنظر إلى الاستطلاعات يبدو كامرون في حاجة إلى المساعدة، والأمريكيون ساعدوا حليف قديم. لكن ثمة سبب آخر يتمثل في قلق عميق لدى واشنطن بشأن الأثار المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ولا يتعلق القلق فقط بشأن طبيعة الضرر الذي قد يحدث لبريطانيا، بل يتعلق بتداعيات جيوسياسية محتملة أوسع نطاقا.

لقد دأبت الولايات المتحدة على الاعتقاد بأن بريطانيا تعد طرفا حيويا لشراكة عبر الأطلسي. وعندما تكون العلاقات متوترة بين أوروبا والولايات المتحدة، تسمع صناع السياسة الأمريكيين يتحدثون عن قدرة بريطانيا على لعب دور وسيط ونقل رسائل إلى بروكسل، مثلا، ربما يساور واشنطن قلق بشأن توصيلها مباشرة.

أما بالنسبة للاستفتاء حول بقاء بريطانيا أو انسحابها من دول الاتحاد الأوروبي، فيمكن إيراد النقاط التالية عليها (عابدين، 2011، ص36):

خلال الأسابيع الماضية عبر العديد من زعماء العالم عن وجهات نظرهم في الاستفتاء البريطاني حول الخروج من الاتحاد الأوروبي، ودعم غالبيتهم بقاء لندن في الاتحاد. وقال الرئيس الأمريكي باراك أوباما مخاطبا البريطانيين: "إذا ما أشارت عليكم دول قريبة منكم ترتبطون معها بعلاقات خاصة أنه من الأفضل لكم الحفاظ على العلاقة الحالية مع الاتحاد الأوروبي، فالأمر بالفعل يستحق الاهتمام به."

أما رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك، فقال: "بريطانيا تحتاج أوروبا وأوروبا بحاجة إلى بريطانيا." الصمت لم يمنع روسيا من الانجرار إلى الجدل الدائر حول قضية الخروج. ومؤخرا قال رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامرون، إن بوتين "ربما يصبح سعيدا" إذا ما تركت بريطانيا الاتحاد الأوروبي. أما فيليب هاموند، وزير خارجية بريطانيا، فكان أكثر صراحة وقال: "إذا أردنا الحقيقة فإن البلد الوحيد الذي يفضل مغادرتنا الاتحاد الأوروبي هو روسيا، وهذا الموقف ربما يخبرنا الكثير الذي نريد معرفته."

الخاتمة

تناولت الدراسة بالعرض والتأصيل العلاقات الأمريكية البريطانية وأثرها على وحدة الاتحاد الأوروبي. وقد جاءت هذه الدراسة للإجابة عن عدد من الأسئلة حيث بينت أن هناك علاقات أميركية بريطانية تتباعد أحياناً وتتقارب أحياناً، كما أجابت الدراسة عن السؤال الثاني والذي بين أن المصالح هي التي تحكم نقاط الاتفاق والتباعد بين أمريكا وبريطانيا، كما بينت الدراسة أن مستقبل العلاقات الأمريكية البريطانية وخروجها من الاتحاد الأوروبي قد طاله العديد من التعليقات والجدل والذي ما زال دائراً وسيكشف المستقبل القريب ما سينتج عن انفصال بريطانيا من دول الاتحاد الأوروبي وتأثير ذلك على مستقبل العلاقات الأمريكية البريطانية.

كما جاءت الدراسة لاختبار فرضية مفادها أن للعلاقات الأمريكية البريطانية أثر على وحدة الاتحاد الأوروبي وقد تم الإجابة عن هذه الفرضية ببيان أن أمريكا ترغب ببقاء بريطانيا في دول الاتحاد الأوروبي لأن ذلك يحقق لها العديد من المصالح، كما أن وجود بريطانيا داخل دول الاتحاد هو مصدر قوة لبريطانيا وكذلك دول الاتحاد الأوروبي.

وقد تم تناول الدراسة في خمسة فصول تناول الفصل الأول منها التعريف بالدراسة أما الفصل الثاني فتناول نظرية القوة أو الواقعية، كما تناول الفصل الثالث لمحة موجزة عن حقيقة العلاقات الأمريكية البريطانية وبين الفصل الرابع محددات العلاقة بين الولايات المتحدة وبريطانيا وجاء الفصل الخامس والأخير ليعكس حقيقة الموقف الأمريكي والبريطاني من وحدة دول الاتحاد الأوروبي، وانتهت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات.

النتائج:

إن الموقع الاقتصادي المميز للاتحاد جعله لاعباً أساسياً في مجال السياسة الخارجية، خصوصاً في المجالات التي تتطلب استخدام العقوبات الاقتصادية، والدعم والمساعدة، والإغراءات الأخرى. كما لديه القدرة لأن يؤدي دوراً أساسياً في مجال القوة الناعمة في مجالات الدعم والتطوير التنموي والمساعدة، والعمل في مجالات لم تتشكل فيها بعد مؤسسات وأنظمة للتعامل معها، مثل التعامل مع الشأن البيئي

الاتحاد الأوروبي هو الحليف المناسب للدعم السياسي، والاقتصادي والمادي الذي تحتاج إليه أمريكا. فالإدارة الأمريكية وبريطانيا ستجد ذاتها مضطرة للعمل عن قرب مع الاتحاد الأوروبي أكثر من العمل مع الناتو، خاصة في مجالات مثل التجارة والتغير المناخي والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، فضلاً عن الشؤون الأمنية وغير الأمنية التي غالباً ما تتداخل فيما بينها. المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي .

تعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حاضرة في النظام الأوروبي للعلاقات الدولية، وتؤدي العلاقات الأوروبية-الأمريكية دوراً أساسياً وأحياناً متناقضاً في تطوير آليات السياسة الخارجية الأوروبية.

من الواضح أن الاتحاد الأوروبي واجه، وسيواجه في المستقبل مشكلة إدارة القوة الأمريكية وبريطانيا، وهذا بدوره سيؤثر بعمق في تطوير الاتحاد للعلاقات الدولية. وسيعتمد الحسم في هذه المسألة إلى مدى قدرة الاتحاد الأوروبي على العمل كلاعب موحد في العلاقات الدولية، فضلاً عن المشكلات التي ستواجه الاتحاد الأوروبي في حال انخراطه في مجال "القوة الصلبة"، فالعلاقات بين الجانبين ستحدد بالطريقة التي تنتظر بها أمريكا إلى الاتحاد كقوة، فلأمريكا وبريطانيا دور أساسي في تطوير العلاقات الأوروبية - الأمريكية، فهي التي تصنع الحدث العالمي وتؤثر فيه إلى حد كبير.

دور الاتحاد الأوروبي كـ "قوة" في العلاقات الدولية، يجب النظر إليها ولو بشكل جزئي في ضوء علاقاتها مع أمريكا وبريطانيا .

في إطار نظرية العلاقات الدولية، من الواضح أن أي تحليل للعلاقات الأمريكية - البريطانية يطرح عدداً من الأسئلة حول "القوة والاعتمادية" وإلى أي مدى سيتعايش عالمان مختلفان، أحدهما يؤيد القوة (أمريكا)، والآخر يؤيد الاعتمادية (بريطانيا) في العلاقات الدولية

. يبقى الاتحاد الأوروبي المنظمة الأهم في العالم التي لا تنتمي إليها أمريكا وبريطانيا وستشكل شريكاً مهماً لها في المجالات الاستراتيجية. فالإتحاد الأوروبي هو محاور أكثر فعالية من الناتو في معظم الحالات لا تستطيع الإدارة الأمريكية والبريطانية الحالية أو أي إدارة مستقبلية تجاهل الدور المهم الذي يقوم به الإتحاد الأوروبي، فعدم التوافق بين الجانبين يعني الإخفاق للإدارة الأمريكية وتكاليف أكبر، ومن ثم لا بد من التنسيق والدخول في مفاوضات ثنائية مع الإتحاد الأوروبي حول العديد من القضايا مثل إيران والدور المستقبلي للناتو. فالتعاون الثنائي بين الجانبين كان أقوى حينما عملاً بشكل مشترك.

بالنسبة إلى صناع القرار في أمريكا والاتجاهات الإعلامية السائدة، تبقى أوروبا هي جهاز القياس العام لمدى مصداقية (سياسة التعاون الدولي) للسياسة الأمريكية. فإذا تعاونت أوروبا مع أمريكا فهذا يعني تبني السياسة الخارجية الأمريكية خيار التعددية، ودعم الرأي العام الأمريكي لها. إن تحسين العلاقات بين الجانبين يعتمد على حزمة من الإجراءات يتخذها كل جانب الخطوات التي يمكن اتخاذها من الجانب الأوروبي، وأهمها

أهمية العمل للتأثير في أمريكا، من خلال التعاون معها، وليس الاكتفاء باحتوائها، وذلك للعمل من أجل إعادة صياغة نظام عالمي لعصر جدي

أهمية قيام الاتحاد الأوروبي بانتقاد السياسات الأمريكية وانتهاكاتها للاتفاقات الدولية والقانون الدولي، فقد ثبت أن الاتحاد الأوروبي غير قادر على انتقاد السياسات الأمريكية أو معارضتها، حتى عندما يتعلق الأمر بمواجهة القيم الأوروبية الأساسية ذاتها.

أهمية عمل الدول الأعضاء على منح مؤسسات الاتحاد دوراً أكبر في الضغط وتنظيم العلاقات بين الجانبين، لتكون علاقات مؤسساتية.

أهمية الإجماع الأوروبي وخاصة في مجال السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي إن التفاهم الأمريكي الأوروبي حول العديد من الملفات الدولية، سيعزز فرص انضمام الدول الـ 6 الأخرى إليهم .

أهمية إسهام الاتحاد الأوروبي في الجهود لبناء نظام متعدد يسهم في توطيد الأمن الدولي والعمل على البدء بإجراء مختلف الإصلاحات المهمة في المؤسسات الدولية، وتأكيد مشاركة الفاعلين الدوليين جميعهم. وهنا لابد من التركيز الأوروبي على أهمية التمثيل العادل للوصول بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إلى مشاركة فعالة. فلا يتوقع من الصين أن تقوم بدور أساسي في الأزمة الاقتصادية، وحقوقها التصويتية في صندوق النقد الدولي هي أقل من بريطانيا أو فرنسا. تعزيز السياسة الأمنية والدفاعية للاتحاد، ويقترح في هذا المجال "خافير سولانا"، الممثل: الأعلى السابق للسياسة الخارجية العمل على ثلاثة محاور، وهي:

تجميع الأدوات الدبلوماسية التقليدية للاتحاد الأوروبي، ووضعها تحت إشراف ممثل وحيد رفيع المستوى، يشرف أيضاً على أدوات إدارة الأزمة في الاتحاد، ويشكل الرهان على تقديم أفضل الحلول، وتأسيس شبكة دبلوماسية في العالم، تساندها الوسائل المدنية والعسكرية التي بحوزة الـ 27 الدولة العضو في الاتحاد، وميزانية مشتركة تقدر بنحو 50 مليار يورو حتى عام 2013

تعزيز قدرات الاتحاد في مجال نشر عمليات السلام على امتداد الكرة الأرضية .
تخصيص السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية موارد إضافية للأمن الأوروبي. ويجب أن لا تكون بديلاً عن
التعاون مع الناتو، أو الانسحاب من الالتزامات الأوروبية ضمن الناتو
ب- من الجانب الأمريكي يمكن اتخاذ الخطوات الآتية
دعم أمريكا لتعزيز الاندماج الأوروبي، والسياسة الخارجية والأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد ،
والاتفاقات التي تعزز هذا الاندماج، مثل اتفاقية لشبونة
أوروبا القوية المؤثرة لن تستطيع التفاهم والتعايش مع أمريكا وبريطانيا في حال استمرار السيطرة
الأمريكية على العالم ، والتفرد بإدارة شؤونه
أهمية تعامل أمريكا مع الاتحاد كمؤسسة توحد أوروبا، ونفادي العمل على تجزئة الاتحاد. يقول زينغو
بريجينسكي مستشار الأمن القومي "علينا أن نسعى للتعاون مع أوروبا، لا أن نقسمها إلى جزأين أوروبا
الحديثة وأوروبا القديمة.



التوصيات:

استناداً للنتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

ضرورة جعل "سياسة الجوار الأوروبية" والاتفاقات الثنائية ذات معنى في المستقبل بالتشديد على المساعدة في عمليات بناء المؤسسات وإصلاح التعليم، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. تعزيز صدقية أوروبا بدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. يجب على الاتحاد الأوروبي إشراك الشركاء في جنوب المتوسط بالمبادرات من حيث التنقل والهجرة، والأمن عبر الحدود والبحرية. ويجب أن يكون هناك توازن بين السياسات قصيرة الأجل وطويلة الأجل. يجب على الاتحاد الأوروبي استغلال خبرته في مجالات إدارة العلاقات المدنية العسكرية، وتدريب قوات الشرطة والأمن، وبناء الدولة في مساعدة دول الربيع العربي في مرحلة ما بعد الثورات. يجب على الاتحاد الأوروبي أن يسعى لإشراك القوى الأخرى على الساحة العربية في جهد منسق. وتشمل الولايات المتحدة، وتركيا، والمملكة العربية السعودية؛ ودول مجلس التعاون الخليجي؛ والصين، ويجب على الاتحاد الأوروبي أن يكون بمنزلة حافز للقوى الأخرى الإقليمية في جهد دولي شامل يساعد على إضفاء الطابع الديمقراطي وتحقيق الاستقرار في المنطقة. الخبرات والاستشارات المطلوبة في القضايا التي تقع ضمن اختصاص كل من أجهزة السياسة الخارجية لاتخاذ القرار المناسب أو توجيه السياسة الخارجية بالشكل الذي يعود على الشرق الاوسط كاملة بالنتائج المتوخاه من هذا القرار. إعطاء أهمية أكبر للمؤتمرات والمنظمات الإقليمية والدولية والذي يشهد تواجداً لسلطنة لدول الشرق الاوسط على الساحتين الإقليمية والدولية وخاصة المنظمات الاقتصادية لامتداد أثرها لجميع الدول الحاصلة على عضويتها أو التي تحصل عليها. العمل على تطوير المؤسسات والأجهزة المتعلقة بتنفيذ السياسة الخارجية وعلى رأسها البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومنحها صلاحيات أوسع لاتخاذ القرار المتعلق بالدول المعتمدة لديها. ضرورة اهتمام وزارة الخارجية بتزويد مراكز مصادر التعلم بالكتب المتخصصة بعلاقات دول الشرق الاوسط في القرن الحادي والعشرين. منح دور كبير للسلطة التشريعية في تنفيذ السياسة الخارجية بالنص على إلزامية قراراته عوضاً عن الدور الاستشاري المقنصر على تقديم النصح للحكومة .

المراجع

المراجع العربية:

- أبو خزام، خالد، (2005). النظام العالمي الجديد والقرن الواحد والعشرين، بيروت: دار الرشيد.
- بخوش، مصطفى (2015). مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة، مجلة المفكر، جامعة محمد خيبر، بسكرة، الجزائر، 1(3)، ص ص 1-60.
- بن خليف، عبد الوهاب (2014). العلاقات الأوروبية الروسية والعمق الاستراتيجي المتبادل. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، 1(11)، ص ص 92-97.
- بوقنطار، الحسان (1988). العلاقات الدولية، الدار البيضاء، دار طوبقال.
- تشومسكي، نعوم (2007). النظام العالمي القديم والجديد، نهضة مصر، ترجمة عاطف معتمد عبد الحميد، ط1، القاهرة: دار الكتاب الجامعي.
- توفيق، سعد (2006). مبادئ العلاقات الدولية، دمشق: دار وائل للنشر.
- جان، بشروحمد (2010). تطور القانون الدولي العام في ظل النظام العالمي الجديد، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية.
- جعيط، هشام، " الحركات الإسلامية المتطرفة في مصر وتونس وليبيا أقاليم"، جريدة العرب الدولية، الرياض، 14 يوليو 2011، عدد 12647 : ص 22.
- خضير، علي واحمد، خالد (2007) " 11 أيلول من انهيار مركز التجارة العالمي إلى سقوط الأنظمة الشمولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيبر، بسكرة، الجزائر.
- الزعنون، سليم،" الاسلام السياسي واوروبا 2001 - 2007"، ط1 (2011) مركز الاهرام الدراسات، القاهرة.
- سام، سالم محمد (2003). الاشتراكية بين الفشل والنجاح، دمشق، دار البغدادى للنشر والتوزيع.
- سليم، حمد السيد (1998). تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- شعبي، عماد فوزي (2002) السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد، دمشق: دار كنعان للدراسات.
- الشلبي، جمال،(2000)، " العرب واوروبا: رؤية سياسية معاصرة"، ط1 المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

- الصدیق، حیدر (1996). دور منظمة الأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد، الخرطوم: دار الأصاله.
- عابدين، شريف، "الاتحاد الأوروبي والبحث عن دور تحت ظلال الثورات العربية"، جريدة الأهرام المصرية، القاهرة، 12 مايو 2011، عدد 45621 : ص 15
- عامر، صلاح الدين (2003). القانون الدولي في عالم مضطرب، مجلة الدولي للسياسة الدولية، 1(153) ، صص 60-120.
- عبد الحليم، أميرة (2003). النظام الدولي الجديد، القاهرة: دار الأهرام للنشر والتوزيع.
- عبد الحي، وليد (2002). المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، القاهرة: دار النهضة العربية.
- عبد العاطي، عمر، " نقاش حول السياسات الأمريكية ومستقبل الربيع العربي"، مجلة السياسة الدولية، عدد 218 : 11-12 (2011).
- عبد العاطي، عمر (2011). تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، 1(183)، ص ص 1-67.
- عبد العزيز، عمر وحجر، جمال (2004). صورة من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث، القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
- عبد الكافي، اسماعيل (2012). أسس ومجالات العلوم السياسية، الإسكندرية: الإسكندرية للكتاب.
- العزاوي، سلمان (2013) السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه الاقليات الدينية في العالم الاسلامي، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع.
- العزي، أسعد (2008). العلاقات الدولية نظام الفوضى، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- العقاي، علي (1996). العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، ليبيا: الدار الجماهيرية.
- علوي، مصطفى (2013) " الصراع الدولي وحدود تراجع النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط"، (ملحق مجلة السياسة الدولية: العدد 194، أكتوبر، 2013) ص ص 23-28.
- العمر، علي شفيق (1991). العلاقات الدولية في العصر الحديث، بيروت: دار نشر المعرفة.
- عوني، مالك ، الاستراتيجية العسكرية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية الامريكية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 127 ، 1997، ص 96.

العويني، محمد (1982). العلاقات الدولية المعاصرة (النظرية والتطبيق)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية. عياصره، خالد محمود سالم (2013) "موقف دول الإتحاد الأوروبي إزاء الربيع العربي : 2011-2013"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن.

العيسى، أحمد (2003). مبادئ في العلاقات الدولية، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع. فرانكل، جوزيف (1984). العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي، جدة، تهامة للنشر والتوزيع.

فرج، أنور (2007). نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية متعاونة في ضوء النظريات المناصرة، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية.

كوكش، عمر، " الإنتخابات التونسية وقضية الاستبداد"، (2011)، الجزيرة نت، الدوحة.

لاسل، ديفيد (1994). الصراع بين القطبين الاسباب والنتائج، ترجمة علي أحمدن دمشق، دار العرجون. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (2010)، عصر عدم القطبية، مجلة الثقافة العالمية، 28(159) ص ص 1- 85.

محافظة ، علي (2005) المتغيرات الدولية والادوار الاقليمية الجديدة ، الطبعة الاولى ، عمان ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

محمد، فاضل زكي (1992). الدبلوماسية في عالم متغير، بغداد: دار الحكمة.

المشاقبة، خالد (2002). مؤسسات وأجهزة الدبلوماسية العُمانية "واقع ومتطلعات"، أعمال المؤتمر العلمي الرابع، علاقات عمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

المصري، خالد (2014). الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 30(1)، ص ص 1-27.

مصلوح، كريم، " إدارة الازمة الليبية "، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 58 :84-95، (2012).

مقلد، اسماعيل (1991). العقلاات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

- منصور، عمرو (2016) المخاوف الروسية والموقف الأمريكي من تمدد داعش في القوقاز، مجلة السياسة الدولية، 1(15)، ص ص 1-56
- نافعة، حسن (2004). الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام 1945، القاهرة: عالم المعرفة.
- الهاجمة، محمد (1999). تخطيط السياسة الخارجية المصرية، مجلة السياسة الدولية، أكتوبر 1999.
- هنتنغون، صمويل (1999) صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، القاهرة: دار النهضة العربية.
- الحاج، علي (2005). سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، سلسلة أطروحات الدكتوراه غير منشورة،
- الهوراي، عبد الرحمن (2004). النظام العالمي الجديد وانعكاساته على الاستراتيجيات العالمية والقضايا الهامة، القاهرة: وزارة الدفاع المصرية، مركز إدارة الأزمات.
- ويلكينس، بول (2013). العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جداً، ترجمة لنبي عماد، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- ياغي، أديب (2001). ميزان الدول، دراسة العلاقات الدولية على ضوء توازن القوى، بني غازي منشورات قار يونس.
- يونس، محمد (2016) رؤى غربية لسيناريوهات التدخل العسكري الروسي في سوريا، مجلة السياسة الدولية، 1(12)، ص ص 1-34.
- أمين، الياس محمد طاهر (2006). مستقبل العلاقات الاستراتيجية الأمريكية- الأوروبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهدين.

- Ashton, Catherine , "Catherine Ashton EU High Representative for Foreign Affairs and Security Policy and Vice President of the European Commission Remarks at the Senior officials" meeting on Egypt and Tunisia, Brussels, 23 February 2011, <http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=SPEECH/11/122>; 29 March 2011.
- Banks, Martin," EU urged to reform Schengen system in wake of Arab migrant crisis", in: The Parliament, 27 April 2011, <http://www.theparliament.com/latest-news/article/newsarticle/eu-urged-to-reform-schengen-system-in-wake-of-arab-migrant-crisis/>; December 2011.
- Behr, Timo, And Sitonen, Aaretti," Bulding Bridges Or Digging Trenches ?" FIIA ,Working Paper,(2013), <http://www.mercury.ethz.ch/serviceengine/.../wp77.pdf>
- Behr,Timo," Dealing With Political Islam" Foreign Policy Making Between The Union And The Member State (2011). <http://www.jhubc.it/ecpr-porto/virtualpaperroom/158.pdf>
- Behr,Timo,"After The Revelotion :The Eu And The Arab Transition", ,Notre Europe ,(2012). http://www.notreeurope.eu/media/EU_ArabTransition_T.Behr_NE_April2012.pdf
- De Sybel, Rosamund , "Germany and the Gulf: Favorable Trade Winds", in: The Gulf, July 2011, <http://www.thegulfonline.com/Articles.aspx?ArtID=3713>; December 2011.
- Dohmen, Frank/Neubacher, Alexander/Neukirch Ralf/Schult, Christoph/Ulrich, Andreas, 28 February 2011, Europe's Favorite Dictators, "The EU has Failed the Arab World", in: Der Spiegel, <http://www.spiegel.de/international/world/0,1518,748074,00.html>; December 2011.
- European Commission , "Joint communication to the European Council", The European Parliament, The Council, The European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions, A Partnership for Democracy and Shared Prosperity with the Southern Mediterranean, Brussels, COM (2011) 200 final, 8 March 2011.

European Commission , " A New Response to a Changing Neighborhood: A Review of European Neighborhood Policy", Joint Communication of the High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy and the European Commission, Brussels, COM 303, 25 May 2011.

European Commission , " Communication from the Commission to the European Parliament", the Council, the Economic and Social Committee and the Committee of the Regions, Communication on Migration, Brussels, COM (2011) 248 final, 4 May 2011.

Hadar ،L. (2005). Sandstorm: Policy Failure in the Middle East Handbook of US-Middle East Relations

Hollis, M. and Smith, S (1991). Explaining and Understanding International relations New York, Oxford Press.

Kalifa ,Sally , " Europe and the Arab Revolutions", KFG Working Paper Series, May 2012 http://userpage.fu-berlin.de/kfgeu/kfgwp/wpseries/WorkingPaperKFG_39.pdf

Leonard, Mark , " Europe's Multipolar Neighborhood", in Strategic Europe Series, Carnegie Europe-Carnegie Endowment for International Peace, 30 September 2011:

<http://carnegieeurope.eu/publications/?fa=45650>, December 2011.

Noël ،P. (2006). New US Middle East Policy and Energy Security Challenges International journal (Toronto, Ont.) - December 2006

Thayer ،B. A. (2003). The Pax Americana and the Middle East: US grand strategic interests in the region after September 11 The Begin-Sadat Center for Strategic Studies Bar-Ilan University, Ramat Gan, 52900,

Viotti, P.; Tuppi, M. (2010). International relations theory, 4th ed, New York Press.

Youngs, Richard, "Is the European Union Supporting Democracy in its Neighborhood"? , (2008), Barcelona, Fride.

Abstract

The American - British Relationships and Their Impact on the European union
unity (2008-2016)

Prepared

Mohammad Ali Jazi al-Bari

Supervisor

Dr. ali Awad Al-Shra'a

Abstract

This study has addressed the American - British Relationships and Their impact on the European union unity (2008-2016). The study used the decision-making approach in foreign policy, analytical descriptive approach and role theory.

The study reached the following results:

The European Union is the appropriate ally of the political, economic and material support that America needs. The US administration and Britain will find themselves forced to work more closely with the EU than with NATO, especially in areas such as trade, climate change, sustainable development and human rights, as well as security and non-security issues that often overlap. Obstacles facing the relations between the United States of America and the European Union.

The United States of America and the United Kingdom are present in the European system of international relations. European-American relations play an essential and sometimes contradictory role in the development of European foreign policy mechanisms.

The study has reached several recommendations.